

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

رقم: .....

## عنوان الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة على البنوك  
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADAR-  
وكالة المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تحت الإشراف الأستاذ:

- أ.د محمودي حسين

من إعداد الطلبة:

- بليل حمزة

## أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
القري عبد الرحمن	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
محمودي حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بدروني عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

# شكراً واحترافاً دأبنا سر ٢٠٠٣ مع سرنايات

أولاً وقبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل امتثالاً لقوله تعالى:  
"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ" الآية 19 من سورة النمل  
أولى البدايات أشكر الأستاذ المشرف: بدروني عيسى الذي اجتهد وكابد  
من أجل أن تأخذ هذه المذكرة الشكل الذي هي عليه، وكما كان  
لي سندا عظيما، وركنا شديدا لي سواء في عملية التوجيه أو المراقبة أو تصحيح  
الأخطاء، والمعلومات.

كما نشكر الأساتذة الذين سوف يتفضلون بقبول مناقشة هذا العمل المتواضع كما  
أتوجه بالشكر الجزيل إلى من قام بكتابة وطبع ونسخ هذا العمل المتواضع  
أخص بالذكر طاقم مكتبة بيروت

كما لا يسعني في الأخير إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من  
ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع، ولو بكلمة طيبة أو  
نصيحة.

الصفحة	الموضوع
	تشكرات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-هـ	مقدمة عامة
	<b>الفصل الأول</b> <b>التدقيق الداخلي في البنوك</b>
5	تمهيد الفصل
6	المبحث الأول: مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية
6	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة
9	المطلب الثاني: فروض التدقيق والرقابة ومستويات الرقابة الداخلية
13	المطلب الثالث: أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه
16	المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالمراقبة الداخلية
23	خاتمة الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني</b> <b>الإطار النظري لعملية الرقابة وتدقيق الحسابات في البنوك</b>
25	المبحث الأول : النظام المحاسبي المعمول به بالبنك و مميزاته :
25	المطلب الأول : مميزات النظام الحاسبي المعمول به بالبنك
29	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في النظام المحاسبي المعمل به بالبنك
30	المطلب الثالث: الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية
36	المبحث الثاني : عملية الرقابة في البنوك التجارية
37	المطلب الأول: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية
	<b>الفصل الثالث</b> <b>عملية الرقابة والتدقيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية</b>
39	تمهيد الفصل الثالث

40	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة.
40	المطلب الأول: نشأة وتطور بنك BADR
45	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك BADR
47	المطلب الثاني: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.
51	المبحث الثاني: الرقابة على أنشطة البنك.
51	المطلب الأول: الرقابة اليومية على العمليات
52	المطلب الثاني: المراقبة الشهرية على العمليات.
54	المطلب الثالث: الرقابة الفصلية للأنشطة والملفات.
54	المبحث الثالث: التدقيق على مستوى مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
54	المطلب الأول: التدقيق على مستوى مصلحة الصندوق.
63	خلاصة الفصل الثالث:
65	خاتمة عامة
70	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

الصفحة	الشكل / الجدول
46	الشكل (02): الهيكل التنظيمي لـ <b>BADR</b> بنك
50	الشكل (03): الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية المستغلة بالمسيلة.
47	الجدول رقم (01) يبين عدد وكالات <b>BADR</b> بولاية المسيلة.

# مقدمة

المقدمة العامة

تسعى الأنظمة العالمية لاستمرار إلى البحث عن التدابير الكفيلة بتوفيق أحسن الشروط المناسبة والملائمة لإحداث نمو في اقتصاديتها على وجه العموم، وتطوير وعصرنة الجانب المالي والمصرفي على وجه الخصوص.

ونظرا لتحويلات التي شهدتها العالم والاقتصاد الوطني خاصة نقطة تحول هذا الأخير والمتمثلة في التخلي عن معتقدات الاقتصاد الموجه والانتقال إلى منهج الاقتصاد، اضطرت المؤسسات الوطنية على التكيف هذه التحولات بما في ذلك البنوك التجارية التي تعتبر أهم مصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية.

حيث أن اتخاذ قرار سليم يتطلب توفر معلومات دقيقة وصحيحة ولذلك فإنه في عالم المال والأعمال نجد المقترضين والمستثمرين يقومون بجمع حقائق ومعلومات تتعلق بالشركات وذلك قبل اتخاذ أي قرار خاص لإقراضها أو الاستثمار فيها وذلك فإنه في عالم المال والأعمال نجد المقترضين والمستثمرين يقومون بجمع حقائق ومعلومات تتعلق بالشركات وذلك قبل اتخاذ أي قرار خاص لإقراضها فيها وذلك لمعرفة المركز المالي لها ونتائجها.

ولكي يكون أي قطاع اقتصادي فعال في نتائجه يجب أن يستند إلى نظام قوي خاصة البنوك، حيث أصبحت تحتل دور المقرض والمستثمر في الوقت نفسه إذا وجب عليها اعتماد سياسات فعالة في جلب الودائع وتقديم القروض في سبيل الحفاظ على أموال المستثمرين من المخاطر التي قد تواجهها، حيث تلجأ البنوك إلى عملية رقابية صارمة لمنح وتسيير القروض، وعلى هذا فالرقابة والتدقيق البنكي أصبح أمر ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، لذلك أصبح عمله يتركز على دراسة الأخطار التي تواجهه عند منح القروض بواسطة تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمدة في البنك، وذلك بغية اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة فيها.

وباعتبار الرقابة وتدقيق الحسابات أداة مساعدة في إعطاء الصورة الحقيقية والوضعية المؤسسة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة إضافة إلى أنها تعتبر كوسيلة للتقويم بحيث



تمس كل نشاطات البنوك، ولذلك يمكن طرح التساؤل الجوهري الذي اعتبره إشكالية بحثنا على النحو التالي : كيف يساهم التدقيق الداخلي في تكريس مبدأ الرقابة على مستوى البنك

التجاري (بدر)؟

الأسئلة الفرعية

1- ما هو دور الرقابة والتدقيق في تسيير حسابات البنوك؟

2- مدى تأثير الرقابة والتدقيق في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في بنك

الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن وضع مجموعة من الفرضيات :

1- دور الرقابة وتدقيق في عمليات السير داخل البنوك من خلال نظام رقابة فعال.

2- يمكن للرقابة وتدقيق الحسابات تحقيق لأهدافها المرجوة في البنوك من خلال تبني

رقابة داخلية وخارجية وإدارة شفافة.

3- الأدوات المستعملة

4- سوف نعتمد في دراستنا لهذا البحث على مصادر متنوعة من كتب، ضف إلى ذلك

المذكرات واعتمدنا كذلك على الجرائد الرسمية ومواقع الانترنت.

5- المنهج المتبع:

6- لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة سوف يعتمد هذا البحث على كل من المنهج

الوصفي في الجانب النظري والتحليل في الجانب النظري والتحليل في الجانب التطبيقي

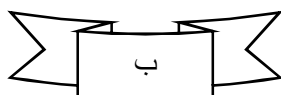
من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة والاجابة على جميع التساؤلات.

7- هيكل البحث

8- الجانب النظري: تم تقسيمه إلى فصلين :

9- الفصل الأول: أساسيات الرقابة وتدقيق الحسابات، حيث تم التطرق فيه إلى أساسيات

الرقابة، أساسيات تدقيق الحسابات الداخلية والتدقيق الداخلي.



**10- الفصل الثاني:** الاطار النظري لعملية الرقابة والتدقيق في البنوك حيث تم التطرق هذا الفصل إلى نظام المحاسب البنكي، عملية الرقابة في البنوك، تدقيق وفحص حسابات البنوك.

**11- الجانب التطبيقي:**

**12-** سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية في الرقابة على أنشطة البنوك وعملية التدقيق الحسابات في قسم يخص مصلحة الصندوق والقروض البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

**صعوبات البحث:**

من بين صعوبات التي قد تواجهنا في انجاز هذا البحث كالتالي :

- 1- نقص المعطيات والمعلومات المتاحة من طرف الوكالة بدعوى سرية المعلومات.
- 2- قلة المراجع وعدم توفر المعطيات اللازمة.
- 3- نقص الملاحق في مجال البنوك.

# الفصل الأول

الرقابة الداخلية في البنوك

التجارية

## الفصل الأول: التدقيق الداخلي في البنوك

## تمهيد:

إن وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك تلعب دوراً في الحفاظ على أملاك البنك وحقوق الدائنين من مساهمين ومودعين والجهات المقرضة، والعمل على توظيف واستثمار الموارد بطريقة جيدة، وتجنباً للمخاطر المصرفية المختلفة، والمثال العملي نلاحظه في الفضاء المتتالية التي تشهدها البنوك الجزائرية، وأولها إفلاس البنوك الخاصة وهي بنك الخليفة، البنك الصناعي والتجاري الجزائري، يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري، والشركة الجزائرية للبنك، ليتقلص عدد البنوك الخاصة إلى بنكين وهما أركو بنك ومونا بنك، وجملة الاختلاسات للأموال العمومية في عدة وكالات<sup>1</sup>.

لذلك سنتناول في هذا الفصل مدخل إلى التدقيق والرقابة في البنوك التجارية، والذي بدوره يشمل لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة، أهم الفروض ومستويات الرقابة الداخلية، أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه، وعلاقة نظام المعلومات المحاسبي بالمراقبة الداخلية، لننتقل إلى معوقات الأداء المصرفي والقوانين الرقابية، والذي يضم أهم الأخطاء والغش والمخالفات المصرفية، الرقابة الخارجية من طرف البنك المركزي، مضمون النظام 02- المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك التجارية، والطرق المتداولة في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وسنتعرض إلى الرقابة على المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، والتي خصصت لها المادة الثانية من النظام 03-02 المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك التجارية وما يترتب عليها من عمل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 15.

<sup>2</sup> منير ابراهيم، إدارة البنوك التجارية بالمكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط 3، 2001، ص 5.

## المبحث الأول:

## مدخل في التدقيق والرقابة في البنوك التجارية

لقد نشأت مهنة التدقيق نتيجة حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع المهني، لهذا سنحاول تقديم لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة، ثم أهم الفروض ومستويات الرقابة الداخلية، ثم أنواع التدقيق من حيث الطبيعة ومن حيث الجهة التي تقوم به، ثم معرفة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية<sup>1</sup>.

## المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التدقيق والرقابة

في الواقع تواجه البنوك تطور وتعدد اصنافها، الأمر الذي أملى على بعضها فصل الملكية على التسيير من جهة، ومن جهة أخرى أعطى صلاحيات التصرف على مستويات مختلفة، من حيث رأس المال والمساهمة في الإدارة، لذا وبغية الحفاظ على أموال الملاك من أشكال السرقة والتلاعب والإسراف، والوقوف على صحة السجلات والمستندات المحاسبية ومصداقية المعلومات المقدمة وجب تبني عملية التدقيق والرقابة، وتستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان من التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، ففي البداية كان المدقق يستمع إلى القيود المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها.

فالممتنع لعملية التدقيق والرقابة يدرك أنها جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها، بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء وأصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالسجلات نيابة عنهم، وترجع الرقابة<sup>2</sup> إلى حكومات قدماء المصريين واليونان

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 15.

<sup>2</sup> - منير ابراهيم، إدارة البنوك التجارية بالمكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط 3، 2001، ص 5.

الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر، والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء.

وهكذا نجد أن كلمة AUDIT مشتقة من الكلمة اللاتينية AUDIRE ومعناها يستمع، ثم اتسع نطاق التدقيق فشمّل عدة مجالات، اقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والتدقيق.

إن التطورات المتلاحقة للتدقيق والرقابة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه المهنة، من الجانب النظري، بغية جعلها تتماشى والتغيرات المستمرة التي تعرفها الممارسة البنكية على وجه الخصوص، فأول اهتمام<sup>1</sup>، بعملية التدقيق والمراجعة يعود للفترة 1940 و1970 في البنوك ولدى المساهمين من طرف شخص مهني في التدقيق والمحاسبة بهدف الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية، والمدقق له الحق في طلب الإيضاحات والمعلومات التي يراها ضرورية، وحق الإطلاع على السجلات الهامة، مقابل تقديم تقرير للمساهمين، يبين فيه مدى حصوله على المعلومات والبيانات التي طلبها، ورأيه في مدى مطابقة الميزانية للقانون التنظيمي البنكي، ومدى تصويرها للوضع المالي الحقيقي الخاص بالبنك، وتدقيق الحسابات يشمل فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصاً إنتقادياً منظم، بقصد الخروج برأي عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك، في نهاية فترة زمنية معينة معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

وحيث أن الحسابات الختامية تلخص الأحداث الاقتصادية ونتائج أعمال البنك عن فترة زمنية معينة، فإن عملية التدقيق تشمل الفحص، EXAMINATION التحقيق

<sup>1</sup> -LIONNEL.C.GERARD.AUDIT ET CONTROLE INTERNE, 4<sup>EME</sup> EDITION, DALLOZ, PARIS, 1992, P17.

VERIFICATION والتقارير REPORTING، فعملية الفحص هي التأكد من صحة وسلامة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات، المالية الخاصة بالنشاط، أما التحقيق فمعناه إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتبوير سليم لنتيجة الأعمال عن فترة معينة، وكدلالة عن وضعه المالي في نهاية الفترة، أما التقرير فيعبر عن بلورة نتائج الفحص والتحقيق.

وإثباتها في تقرير يقدم إلى المهتمين داخل البنك وخارجه، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه، في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها للمركز المالي وبيان عملياتها بصورة سليمة وعادلة.

وبما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية للبنك، فأى خلل في النظام المولد لها يؤدي حتما إلى خلل في القوائم المالية الختامية بصفة أوتوماتيكية، لذلك فالمراجعة بإمكانها اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبي والمحافظة على استمراريتها، في ظل التقيد بمعايير التدقيق المتفق عليها، ليسمح هذا الأخير بتوليد معلومات تكون ممثلة للوضع المالية الحقيقية للبنك.

وللإشارة فإن كلا من الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان، ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأيه وبلوره نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم للأطراف المهتمة.

## المطلب الثاني: فروض التدقيق والرقابة ومستويات الرقابة الداخلية

## 1- فروض التدقيق والرقابة:

يقوم التدقيق والرقابة على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات التدقيق، لذلك فنتلخص أهم الفروض التجريبية لها في الآتي<sup>1</sup>:

## 1-1- قابلية البيانات للفحص:

تتمحور عملية التدقيق على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على النظام المولد لها، يبرز هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى، هذه المعايير تتمثل في مدى ملائمة المعلومات، القابلية للفحص، عدم التحيز في التسجيل وقابلية القياس الكمي.

## 1-2- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم من أية أخطاء:

يثير هذا الفرض مسؤولية المدقق عن إكشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن إكشاف الأخطاء والتلاعبات.

## 1-3- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل البنك يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء، وإن لم نقل حذفها نهائياً، ويشمل نظام الرقابة الداخلية مستويات المسؤولية والتنظيم الهيكلي، تطبيق القواعد التنظيمية، والالتزام بالقواعد المحاسبية المعمول بها في القطاع المصرفي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد الموثق أحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المتعلقة بالبنوك التجارية، مكتبة ومطبعة الأشعاع 1999، مصر، ص 279.

<sup>2</sup> - خالد أمين عبد الله، سبق ذكره، ص 436.

#### 4.1 - التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على مصداقية القوائم المالية الختامية، وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط البنك إلى المركز المالي والحقيقي لها.

#### 2 - مستويات الرقابة الداخلية في البنك التجاري:

يتم تنظيم الرقابة في البنك التجاري من خلال ثلاث مستويات متميزة، وذلك بعد ضمان الثقة في المعاملات والتحكم في المخاطر، والقوانين البنكية تفرض تنظيم إداري دقيق وصارم.

يحتوي كل مستوى للرقابة على موضوع معين، وتتمثل هذه المستويات الثلاثة في المكتب

خلفي: ويبرز الرقابة في المستوى الأول BACK OFFICE

المكتب المتوسط: MIDDEL OFFICE

يبرز الرقابة في المستوى الثاني:

مكتب رقابة الرقابة: CONTROLE DES CONTROLE

يبرز الرقابة في المستوى الثالث:

وسننطرق إلى مهمة ودور كل مكتب للرقابة الداخلية في البنك التجاري بدءا بـ:

#### 2-1 - المكتب الخلفي:

إن دور هذه المصلحة هو السهر على مهمة تسجيل العمليات المنفذة مع المتعاملين الإقتصاديين، وهنا يستلزم التأكد من احترام الحدود الموضوعية من طرف الإدارة لمنح قرض معين لكل عميل، وغير ذلك من القواعد التنظيمية، بحيث أن هذه المراجعة تقوم على أساس

تقييم معين، دقيق وشامل لكل متعامل.

في بعض الأحيان من الصعب معرفة وتحديد وضعية المتعاملين الحقيقية، ومن أجل تسجيل عملية سابقة يجب جمع كل العناصر الضرورية لها، في حين من أجل تسيير المخاطر الناجمة عن المتعاملين من الضروري معرفة وضعيتهم الحقيقية من خلال الدراسة الكمية والنوعية، ولتحقيق ذلك لا بد من توفير تنظيم فعال ووسائل تقنية ذات كفاءة عالية، وكنتيجة فإن المراقبين سوف يضمنون تحويل النظام الرقابي إلى المكتب الخفي، من أجل تسيير كل العمليات الموجهة من خلال المصالح التشغيلية، وبصفة أكثر شمولية يجب مراجعة كل العمليات المنفذة.

فالترتيبات الرقابية لا تكون فعالة إلا إذا كان المكتب الخفي مستقل عن المصالح التشغيلية الأخرى.

وعليه فإن وظيفة المكتب الخفي تفرض خطة محاسبية، وتظهر في جانب تعقيد محاسبة العمليات السوقية، لكن عملية التدقيق تضمن سلامة الإجراءات بوضوح وتماثل ومطابقة للقوانين التنظيمية<sup>1</sup>.

لنخلص إلى أن الرقابة في المستوى الأول التي سميت بالمكتب الخفي أنشأت بغرض: التسجيل المحاسبي للعمليات، والقيام بالرقابة على العمليات المنفذة في السوق.

## 2-2- المكتب المتوسط:

يلعب هذا المكتب دور الوسيط في الرقابة على العمليات المنفذة في السوق، من خلال إنتاج المعلومات الموجهة للإدارة العامة، وضمن هذا المستوى كرس في الأساس من أجل

<sup>1</sup> - CHRISTIAN NOYER, BULLETIN OFFICIEL DELA BANQUE DE France, n 78, juin 2005, P07.

إعطاء إستراتيجية معينة لتسيير الأنشطة المختلفة.

ويعتبر المكتب المتوسط عنصر هام في الرقابة لأنها تزود البنك بالأمان (الثقة)، وبالفعل فإن عملية التحصيل اليومي للنتائج، ومتابعة المخاطر تسمح بالتعرف وبسرعة وفعالية احتمالية الوقوع في حالة الخسارة في نشاط معين، وعموما هذه المعلومات تنتج من خلال رفع التقارير والقوائم التي تشمل المعطيات الأساسية، ومتابعة المخاطر، ويسمح رفع التقارير والقوائم في التسلسل الإداري ولدى المراقبين تحديد وبدقة وفي الوقت المناسب الحالة المالية للبنك، وتسمح كذلك بالحرص على إكشاف الإنحرافات وتصحيح الأخطاء، فالرقابة في هذا المستوى تصحح المحتوى والتغير في نشر التقارير الأساسية، هذه الأخيرة تعتبر وسيلة للمساعدة على اتخاذ القرار من طرف المسؤولين

إن كلا من المكتب الخلفي والمكتب المتوسط يحتفظ بترع من الاستقلالية في المهام، ورغم وجود تكامل بين هاتين الوظيفتين. لهذا يوضع المكتب المتوسط لتشكيل التقارير انطلاقا من المعطيات المقدمة من المكتب الخلفي.

### 2-3 - مكتب الرقابة:

ترتبط رقابة الرقابة مباشرة بمصلحة الرقابة الداخلية، من خلال تقييم نوعية المعلومات المقدمة من طرف المكتب الخلفي والمكتب المتوسط، تحت اسم رقابة الرقابة، ونجد الفرق الأساسي بين نظام الرقابة الداخلية، التي تشرف على كلا من المكتب الخلفي والمكتب المتوسط، من أجل تقييم نوعية قواعد الرقابة يتدخل المدقق من خلال مهمة الوساطة المستمرة، فبالإضافة إلى رقابة الرقابة، تأتي مهمة التدقيق لتقوم بتحليل مفصل لكل نشاط المطلوبة من المتعاملين، وضمان تحليل واضح ومقسم بطريقة منطقية.

وبالاعتماد على تحليل كل منتج ونشاط بنكي نستطيع الخروج بمدلولات معبرة، ومن

جهة لدراسة السيناريوهات المختلفة .

ومن الجدير بالذكر تحديد دور التسلسل الهرمي في الرقابة الداخلية للأنشطة السوقية، وكخطوة أولى هو ضمان شمولية وموضوعية المعلومات، لكل المهتمين، الأمر الذي يعطى استقلالية المراقبين على المستوى التنظيمي كمصلحة معتمدة، وفي الخطوة الثانية الحرس على تجنب الانحرافات المتعددة التي يمكن أن تحدث.

فمن خلال ما سبق يمكن تلخيص مستويات الرقابة في:

- ❖ ممارسة الرقابة الخلفية في المستوى الأول من خلال تسجيل العمليات.
- ❖ ممارسة الرقابة المتوسطة من خلال الوساطة لإنتاج المعلومات.
- ❖ أخيرا مراقبة المستويين السابقين من طرف مكتب رقابة الرقابة.

### المطلب الثالث: أنواع التدقيق من حيث الطبيعة والجهة المشرفة عليه

التدقيق يقسم التدقيق إلى أنواع متعددة، تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع واحدة.

فبالنظر إلى التدقيق من زاوية طبيعة التدقيق فإنه يقسم إلى:

#### 1- التدقيق المالي:

يقصد بالتدقيق المالي فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالبنك، فحصا انتقاليا منتظما، بقصد الخروج برأي عن مدى تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي، في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمال البنك التجاري من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الاستعمال، ويبدو أنه يشمل الفحص، التحقيق والتقرير بمعنى فحص البيانات المحتواة في الدفاتر والسجلات،

والتحقق من صحتها، ورفع التقرير متضمن للرأي إلى الجهات ذات العلاقة.

## 2- التدقيق المستندي:

يتركز في تدقيق النواحي الشكلية، الموضوعية والقانونية، للمستندات المؤيدة للعمليات حيث العمليات التجارية، بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية المحتواة في تلك المستندات، من الحسابية الأربع (الجمع، الطرح، الضرب، القسمة).

## 3- التدقيق الفني:

يتركز في البحث حول قيام البنك أو عدم قيامه بتطبيق المبادئ المحاسبية، المتعارف عليها، ويكون أغلب التركيز في احتساب الإهلاك، وإقتطاع الإحتياطيات، ومدى اقتناع المدقق بصدق تصوير القوائم المالية للمركز المالي ونتائج أعماله.

أما بالنظر إلى التدقيق من زاوية الجهة التي تقوم بهذه العملية، يمكن تقسيمه إلى:

## 1- التدقيق الخارجي

في هذه الحالة يتم التدقيق باللجوء إلى طرف خارج البنك بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء الرأي حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية، الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، وذلك لإعطائها المصادقية حتى تتال القبول والرضى لدى مستخدمي هذه المعلومات، من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين، المقترضين، المودعين، الجهة الوصية...)، بغية الوقوف على ما سبق يتيح<sup>1</sup>، التدقيق الخارجي من التأكد وأن كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل، بصفة حقيقية، صحيحة التقييم، ومسجلة في وقت وقوعها.

<sup>1</sup> - BETHOUX.R.ET KREMPER.F.ET POISSON, l'audit dans le secteur public, centre de librairie et d'édition techniques, Paris, 1986, pl46

2- التدقيق الداخلي:

لقد نشأ هذا النوع من التدقيق نتيجة الإحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للبنك، من أجل فحص البيانات والسجلات المحاسبية، بغية الوصول إلى معلومات تعكس الوضعية الحقيقية لأداء البنك، ويتخذ على أساسها القرارات، ويقوم بهذا النوع من التدقيق أطراف داخل البنك من أجل الوقوف على مدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية، قياس درجة الكفاءة، التي يتم بها تنفيذ الوظائف، تقييم نظام المعلومات المحاسبية، المولد الأساسي للمعلومات المحاسبية بشكل دوري، فحصر كافة السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية وحماية أصول البنك وأموال المودعين.

وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين النوعين السابقين من التدقيق في الجدول الآتي:

الجدول 2-6 خصائص المدقق الداخلي والمدقق الخارجي:

البيان	المدقق الخارجي	المدقق الداخلي
1- الأهداف	يتمثل الهدف الرئيسي في خدمة طرف ثالث(الملاك) عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة النشاط والمركز المالي.	يتمثل الهدف الرئيسي في خدمة الإدارة، عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبية كفاء ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة، وذلك ينصب الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء، الغش والانحراف عن السياسات المسطرة.
2- المكلف، بالتدقيق	شخص مهني مستقل <sup>1</sup> من خارج البنك يعين بواسطة الملاك	موظف أو هيئة داخل الهيكل التنظيمي لبنك

<sup>1</sup>- Groupe consultatif d'assistance aux plus pauvres (CGAP), Audit externe des institutions de micro-finance - Guide pratique, série "outil technique" n3, volume2 , World Bank, 12/1998, pl4.

3- درجة الاستقلالية في أداء العمل	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص، التقييم وإبداء الرأي.	يتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الإدارات ولكنه يخضع لرغبات وحاجات إدارات أخرى.
4- المسؤولية	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره، عن نتائج الفحص ورأيه عن القوائم المالية الإدارية العليا.	مسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقرير نتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.
5- نطاق العمل	يحدد ذلك ما تنص عليه القوانين المنظمة.	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي.
6- توقيت الأداء	يتم الفحص غالباً مرة واحدة في نهاية السنة المالية، وقد يكون في بعض الأحيان على فترات منقطعة خلال السنة.	يتم الفحص بصفة مستمرة، على مدار السنة المالية.

المصدر: الصبان محمد سير، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990،

ص44

#### المطلب الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالمراقبة الداخلية

إن نظام المعلومات المحاسبي ينتج بيانات محاسبية، هذه البيانات المحاسبية، لا بد أن تكون دقيقة حتى يمكن الاعتماد عليها، والاعتماد على هذه البيانات داخليا في البنك يكون في الإدارة، ولدى المساهمين وهم أصحاب رأس المال، كما أن الاعتماد على البيانات من خارج البنك من طرف الأجهزة الحكومية، المستثمرين، وغير ذلك من الأطراف ذات الصلة، ويتحقق هدف الدقة، في هذه المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من خلال وجود نظام قوي للمراقبة الداخلية والنظام هو عبارة عن مجموعة من القواعد، والإجراءات والإرشادات توضع وتلزم من يعمل في البنك باحترامها.

فمن بين القواعد الرئيسية للمراقبة الداخلية أن لا يقوم شخص واحد بإنجاز كل المراحل المتعلقة بعملية واحدة مثل استلام وديعة والقيام بإقراضها من طرف نفس الموظف، لأن عملية الاقتراض تتطلب شروط معينة، وبالتالي يؤثر هذا النظام على كل الأصول والالتزامات، الإيرادات والمعروفات، وأي عملية من خلال النشاط الذي يقوم به البنك التجاري، لذلك فالمراقبة

الداخلية ليست مقصورة فقط على حماية النقدية، وإنما وجود هذا النظام عامل هام لحماية ممتلكات البنك وبالتالي منع الاختلاس.

فمن أجل التحدي للتهديدات التي تواجه البنك التجاري، يلتزم المسؤولون عن نظام المعلومات بوضع وسائل الأمان التي تنقص من حدة الخطر، وملائمة نظام المعلومات مع المحيط الذي يعمل فيه البنك التجاري، والعمل على البحث على المهارات من أجل إعداد سيرورة شاملة للنشاط البنكي، وضمان مطابقة القوانين الرقابية بالمقارنة مع المعايير والتنظيمات بهدف تطوير طريقة التقييم المنسجمة مع النماذج الدولية<sup>1</sup>.

وهناك جانب آخر هام لوجود هذا النظام وهو أن البيانات المحاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات، ويوفر مثل هذا النظام الضمانات الكافية بأن البيانات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات بيانات يمكن الأعشاب عليها، وبصفة يمكن القول أن طبيعة الوسائل المطلوبة والإجراءات اللازمة يجب أن تعمل على منع حدوث الأخطاء والغش والاختلاس، والتي نقصد من خلالها الرقابة الوقائية، كذلك سرعة اكتشاف ما يقع من هذه الظواهر عند حدوثها، وتجنب الإسراف في استخدام الموارد المالية المحدودة وتشجيع جوانب الكفاءة في استخدام هذه الموارد.

## 1- دور استخدام نظام المعلومات المحاسبي في المراقبة الداخلية:

### 1-1- حماية أصول البنك التجاري:

تمثل حماية أصول البنك التجاري وممتلكاته المختلفة هدفا رئيسيا من أهداف الرقابة الداخلية في البنك، وتتخذ المحافظة على أصول البنك أشكالاً وأساليب مختلفة تدور جميعها حول توفير الحماية التامة لأصول البنك من التبيد أو الضياع، أو الإسراف والسرقة، وتتحقق حماية الأصول عن طريق:

<sup>1</sup> - GEORGES.RAVET, BANQUE MAGAZINE, n 616 Juillet ; août, p33.

1. الوقاية من الأخطاء المتعمدة: هي التي قد ترتكب عند معالجة العمليات بقصد إخفاء انحراف معين أو غش أو اختلاس، ولا شك أن ذلك يعتمد على تخطيط مسبق ومتعمد من قبل أفراد غير أمناء على ما يقومون به من أنشطة، وتتوفر فيهم النية المسبقة لارتكاب مثل هذه الأخطاء، ومن أمثلة الأخطاء المتعمدة ما يلي:

تعمد عدم إجراء قيد محاسبي معين، التلاعب والتحريف في السجلات بالشكل الذي يبدو معه عدم وجود تعارض مع التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإدراج أسماء وهمية في الكشوف لتغطية اختلاس ما في النقدية، مع عدم وجود قيد يومية مطابق لإجمالي كشف المبالغ.

2- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة: وتنتج هذه الأخطاء عادة من التطبيق الخاطئ للمبادئ والقواعد المحاسبية أو الجهل بهذه القواعد عند المحاسبين، ومن أمثلة هذه الأخطاء غير المتعمدة تسجيل مصروف معين على أنه مصروف رأسمالي مما يؤدي إلى زيادة قيمة الأرباح وتضخيم قيمة الأصول، أو تسجيل مصروف رأسمالي معين على أنه مصروف إيرادي، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الأرباح المحققة خلال السنة المالية وعدم اظهار الأصول بقيمتها الحقيقية في قائمة المركز المالي للبنك، والأخطاء الحسابية الخاصة بعمليات الجمع أو الضرب، أو نقل المجموع من صفحة إلى أخرى أو من سجل إلى آخر، كما تظهر أخطاء في إجراء قيود اليومية والترحيل إلى حسابات دفتر الأستاذ، وأخطاء السهو غير المتعمدة التي سوف نتطرق لها فيما بعد.

3- التحريف عند التسجيل في الدفاتر والسجلات بطريقة مدروسة ومخطط لها:

وتعتمد الإدارة التلاعب في تسجيل العمليات المالية بغرض إظهار نتائج غير واقعية، وغير حقيقية وهو الأمر الذي يطلق عليه الغش الإداري، وعلى سبيل المثال تسجيل العمليات المالية بغرض تخفيض الأرباح لأقل حد ممكن تهرباً من الضرائب مثلاً أو حتى لا يتم توزيع الأرباح، والعكس عند تسجيل العمليات المالية بغرض زيادة الأرباح دفترياً، وقد تكون الدوافع

وراء ذلك الاستمرارية في إدارة البنك، أو ضمان الحصول على الحوافز والمكافئات<sup>1</sup>. وكذلك منح بعض العملاء غير الموثوق فيهم ائتمان معين دون دراسة كاملة لمقدرته المالية، وسمعته ومركزه المالي في السوق

### 1-2- المحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش:

ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشروعة وغير المقبولة بصفة عامة، والتي يتم ارتكابها مع العلم بعدم مشروعيتها، والاختلاس أو السرقة أو الغش كلها مرفوضة وغير مقبولة، حيث يترتب على ارتكاب أي منها متابعة الأفراد المسؤولين عنها، وفقا لقواعد أو قوانين أو لوائح خاصة بالبنك، أو طبقا للقانون العام للبنك التجاري، ومن أمثلة التصرفات التي ترتكب وتتدخل في نطاق الاختلاس والسرقة أو الغش، القيام بعملية الاستلاء على جزء من أموال البنك دون وجه حق، امتلاك أصل من أصول البنك عن طريق إجراءات مضللة دون علم المساهمين، الاستلاء على بعض أصول البنك رغم حالتها الجيدة بعد اتخاذ إجراءات محاسبية معينة لإهلاكها دفتريا.

### 1-3- تجنب الإسراف في استخدام الموارد المالية المحدودة:

وكما هو معروف فإن البنك التجاري حريص على جلب أكبر حجم من الموارد المالية، والتي تعتبر في بعض الأحيان ذات تكلفة مرتفعة، لهذا فإن تجب الإسراف في تخصيص الموارد المالية المحدودة من الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية، بمعنى آخر العمل على تخصيص الموارد المالية المحدودة بطريقة علمية ومدروسة وبما يحقق للبنك البقاء والاستمرارية.

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، المراقبة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص130.

## 2- دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها:

يترتب على مزاوله الأنشطة المختلفة للبنك مجموعة من العمليات المالية وغير المالية، التي تتطلب تطبيق نظام الرقابة الداخلية عليها.

وتنتج هذه العمليات عن القيام بنشاط أو تقديم خدمات مع أطراف خارج البنك، واستخدام تحويل بعض أصوله من خلال سلسلة من الخطوات تتضمن التصريح بالعمليات وتنفيذها، تسجيلها دفترياً، والمحاسبة عن نتائجها، فالخطوة الأولى تتضمن التصريح بالعمليات من خلال مجموعة السياسات والقرارات الإدارية الخاصة بإجراءات التحويل واستخدام الأصول في أغراض محددة.

والخطوة الثانية هي تنفيذ العمليات وتتمثل في كافة الإجراءات المتتابعة اللازمة والمناسبة لإنجاز وتنفيذ العمليات المختلفة التي يقوم بها البنك.

ويجب ربط كل خطوة من الخطوات بالمسؤول عن تنفيذها، حتى يمكن محاسبته عنها، ومن أمثلة ذلك تقديم قروض للعملاء، بدءاً بشروط منح القرض، ملف القرض، الضمانات المقدمة، سقف الإقراض، المدة، تسديد القرض على أقساط أو دفعة واحدة، والمتابعة المستمرة، وهنا تفوق عملية منح القرض للعميل نشاط المحاسب لذلك فهي من صلاحية مجلس الإدارة.

وكخطوة ثالثة تتمثل في التسجيل الدفترى للعمليات وهذا طبعا بعد التصريح بالعمليات وتنفيذها، والتسجيل يتم من خلال الآثار المترتبة من هذه العمليات على أصول البنك، في الدفاتر والسجلات الخاصة بذلك، والمعدة لكل مجموعة من العمليات، حيث يتم تخصيص دفاتر معينة لمقابلة كل مجموعة متجانسة من العمليات فهناك دفتر وسجل لعمليات الإيداع، وآخر لعمليات الإقراض، وآخر للمعاملات الخارجية.

ولا يفوتنا في هذا الصدد التأكيد على ضرورة مراعاة التوجيه المحاسبي السليم للعمليات

المالية، التي تتم بطرفيها المدين والدائن، في الحسابات والدفاتر الخاصة بهذه العمليات، أما الخطوة الرابعة فتتمثل في المحاسبة عن نتائج العمليات وتحديد نتيجة العمليات المختلفة التي قام بها البنك خلال الفترة، والمحاسبة عن هذه النتائج والتي يتولد عنها مجموعة من البيانات المحاسبية التي يمكن أن تتميز بالدقة، كما يمكن الاعتماد عليها في مختلف المجالات، وذلك بمراعاة الدقة في تصميم وتنفيذ الخطوات وفقا لترتيبها، وتوافر نظام متابعة داخلي سليم ومستمر.

كما يمكن القول أن الاعتماد على البيانات المحاسبية يرتبط إلى حد كبير بمستخدمي هذه البيانات، على أساس تعدد وتنوع مستخدمي البيانات المحاسبية، المتولدة من تنفيذ عمليات البنك إما من طرف الإدارة في مجال اتخاذ القرارات وفي مجال تقييم الأداء، وفي مجال الرقابة بصفة عامة، ويقتضي الأمر هنا ضرورة أن تكون هذه البيانات تفصيلية، مبوبة طبقا لمراكز المسؤولية، أو الاعتماد على البيانات المحاسبية لأطراف خارجية من المستثمرين، المقرضين والعملاء، الأجهزة الحكومية ... إلى غير ذلك.

حيث تقتضى الحاجة أن تحدد نوعية وكمية البيانات المحاسبية وفقا لحاجة كل طرف على حدى، فالمستقرين يدور مجال اهتمامهم حول ربحية البنك ومركزه المالي وسمعته، أما المقرضين فهم يهتمون بالبيانات التي توضح مدى سلامة المركز المالي والضمانات التي يمكن تقديمها عند أي تعامل مع هذه الجهات، أما العملاء فيهتمون بالبيانات الخاصة بطرق أو أشكال الودائع والتسهيلات التي يمكن تقديمها، أما الأجهزة الحكومية فكل منها يهتم بالبيانات الملائمة لطبيعة عمله، من حيث ربحية البنك، ودرجة انجاز العمليات، ومدى توافر نظم الرقابة الداخلية.

## 3- الرقابة المحاسبية:

يتضمن هذا الجانب رقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية وسجلات الأصول المختلفة، ومراجعة القيود التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية، وترحيلها إلى دفاتر الأسنان، وفحص القواعد والطرق المحاسبية، وأساليب حماية الأصول من الإسراف، ثم تقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

فرقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية والمجالات المختلفة تظهر من خلال سلامة الحسابات والتسجيلات المحاسبية والمراجعة المستمرة لمختلف القيود في دفاتر اليومية، وعملية ترحيل المبالغ إلى دفتر الأستاذ، مع المحافظة على ثبات المنهجية المحاسبية، ومعدلات الإهلاك والأقساط والحصص المطبقة.

## خاتمة الفصل الأول:

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العملي من حيث اعتبارها نظاماً لضبط الأداء وضماناً لتحقيق الأهداف المخططة ، ومع تطور حجم المؤسسات الاقتصادية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية في محاولة لتحقيق الأهداف والمسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة في حين أن نظام الرقابة الداخلية الشامل يتكون من مجموعة من النظم الفرعية، حيث يغطي جزءاً منها الشق المحاسبي أما الآخر الشق الإداري ولاشك أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات والمكونات الأساسية والتي تختلف بدورها من وحدة لأخرى ولذلك وجب مراعاتها سواء كانت بصدد تصميم نظام الرقابة الداخلية أو تشغيله أو تعديله.

❖ إن تدقيق الحسابات أصبح إحدى الأدوات التحليلية التي تجعل كل بنك تهتدي إليها لتصحيح الاختلالات والانحرافات، كما أنها تبرز وتوضح مدى مصداقية وصحة الوثائق والقوائم المالية التي نتعامل بها المؤسسة.

❖ اعتماد التدقيق والمراجعة على المعايير المتعارف عليها من شأنه أن يساهم في تقويم نظام المعلومات المحاسبية وإضفاء المصداقية على مخرجاته وإبداء رأي فني مستقل حول المركز المالي للمؤسسة.

❖ الرقابة ليست عملية تصيد الأخطاء وإنما هي جزء من العمل الإداري تهدف للتحقق من صحة الأداء وتقويمه في حالة الاعوجاج وحفظ الذمم المالية للأطراف المتعددة مع البنك وبما أن البنوك مؤسسات مالية تهدف للربح فإنها تسعى لتكوين حصن يضمن لها الاستمرار والبقاء من خلال الفحص والتدقيق على مختلف الأنشطة التي تقوم بها وهذا ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

# الفصل الثاني

الإطار النظري لعملية

الرقابة وتدقيق الحسابات

في البنوك

**المبحث الأول : النظام المحاسبي المعمول به بالبنك ومميزاته :**

النظام المحاسبي هو مجموعة من النظم الفرعية كل نظام يخص قسم معين وتصب هذه النظم الفرعية في قسم الحسابات العامة والذي يتولى إجراء قيود اليومية العامة والترحيل للأستاذ العام وإعداد التقارير والقوائم المالية وللتعرف أكثر على هذا النظام سوف يتم الطرق في هذا المبحث إلى:

**تعريف النظام البنكي ومميزاته****العوامل المؤثرة في النظام المحاسبي البنكي****الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية بالبنك****المطلب الأول : مميزات النظام الحاسبي المعمول به بالبنك**

يختلف النظام المحاسبي المعمول به في البنوك عن النظام المحاسبي المعمول به في المؤسسات الأخرى، وللتعرف أكثر على النظام المحاسبي المعمول به في البنوك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى:

**الفرع الأول : خصائص النظام الحاسبي المعمول به بالبنك**

إن أهم ما يميز النظام المحاسبي البنكي مايلي<sup>1</sup> :

- 1- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق القيد والمعالجة : إضافة إلى الأمانة والسرعة عند التسجيل للعمليات المختلفة واستخراج أرصدة الزبائن، وعلى البنك أن يوازن بين السرعة من جهة وبين الدقة من جهة أخرى وبين تكاليف بلوغ هذه السرعة والدقة .

<sup>1</sup> - عاطف الأخرس وآخرون : محاسبة البنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 29 - 30.

- 2- تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية وتسجيل هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها في العمليات المتجانسة.
- 3- يتم في البنوك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة له مثل الكمبيالات المودعة برسم التحصيل أي أوراق القبض والأوراق المالية الموضوعة كسلف أو في تعهدات الزبائن.
- 4- يمتاز البنك من غيره من المؤسسات بأن معظم إيراداته على شكل فوائد وعمولات لأنه أصلاً قائم على تقديم خدمات للزبائن مقابل أجره معينة تدعى العمولة.
- 5- يمتاز عمل البنك بالمرونة لذا يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرناً وقادراً على إعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الإدارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة .
- 6- فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق .
- 7- تصميم الدورة المحاسبية بشكل يتماشى التكرار بين موظف وآخر .

### الفرع الثاني : المجموعة المستندية في البنوك التجارية

تتعدد المستندات المتداولة في البنوك التجارية والتي تعد بمثابة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات ويوجد نوعان من المستندات هما :<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد صلاح عطية : محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، 2002 - 2003، ص 48 - 49 .

**أولاً : المستندات الداخلية :**

وهي تلك التي يتم إعدادها داخل البنك ومنها :

- استثمارات الخصم والإضافة .
- إيصالات الإيداع وأوامر دفع نقدية .
- إخطارات الموافقة على فتح اعتمادات مستندية .
- كشوف الحركة اليومية لحسابات العملاء .
- موازين المراجعة اليومية.
- كشوف حساب العملاء .

**ثانياً : المستندات الخارجية :**

وهي تلك التي يتم إعدادها خارج البنك ومنها:

- الشيكات أو أذون الصرف.
- التقارير المالية الموضحة للمراكز المالية للعملاء المقترضين .
- طلب فتح ائتمان .
- طلب فتح اعتماد مستندي.
- تراخيص الاستناد.

## الفرع الثالث: المجموعة الدفترية في البنوك التجارية

نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة البنوك التجارية<sup>1</sup>.

وطبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل : مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة وأخيرا دفتر الأستاذ العام .

ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوافرة على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية . وذلك يجعل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة . ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

ويتم تطبيق هذه الطريقة في البنوك التجارية على الأسس التالية :<sup>2</sup>

- أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة أحجامها مع حجم نشاط البنك وتشعبه . فقد يكون هناك يومية مساعدة للخرينة وأخرى للسلف والقروض وثالثة للكمبيالات المخصوصة ورابعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها وهكذا وبصفة عامة يجب التسجيل في تلك اليوميات طبقا للتسلسل الزمني والتاريخي لحدوث العمليات .

- يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر الأستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات العملاء كل على حدة سواء كان هؤلاء العملاء مودعين ( دائنين ) أو مقترضين ( مدينين ) .

<sup>1</sup> - أحمد صلاح عطية : مرجع سبق ذكره، ص 49 .

<sup>2</sup> - أحمد صلاح عطية : مرجع سبق ذكره، ص 49 .

- يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل على حدة إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية علاوة على ذلك يتم فيها قيد أي عمليات غير متكررة ولم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة.
- يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر الأستاذ العام ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب في دفتر الأستاذ العام ما يقابله من مجموع حسابات الأستاذ المساعد ويعد ذلك دليلاً مبدئياً على سلامة العمليات المحاسبية.
- يتم إعداد موازين المراجعة وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ العام .

### المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في النظام المحاسبي المعمل به بالبنك

يتأثر هذا النظام بعاملين أساسيين وهما :<sup>1</sup>

- أثر المادة الأولية التي يتعامل معها البنك : إن المادة التي يتعامل معها البنك لها تأثير كبير على نظامه المحاسبي . فالبنوك تتعامل في النقدية والمستندات المالية والإشعارات والشيكات ...إلخ .

هذه المادة لها قيمة كبيرة بالنسبة لوزنها وهي سهلة في النقل وبدون شك فإن أمانة موظفي البنك ذات أهمية في جعل النظام في البنوك يختلف عن ذلك المستخدم في أي نشاط آخر، فالنظام المحاسبي في البنك يجب أن يصمم لمنح الخسارة والسرقة والخطأ ويسهل من تتبعها في حالة حدوثها.

- أثر عامل الوقت على محاسبة البنوك : يتدخل عامل الوقت في عمليات البنوك أكثر من أي أنشطة، فالبنوك تعتبر وسيلة لتحقيق الفوائد، والوقت أحد عناصر تحديد الفائدة، حيث أنه كلما انخفض الوقت المستغرق المتداول في العمليات البنكية، كلما زادت مكاسب البنك .

<sup>1</sup> - عاطف الأخرس وآخرون : مرجع سبق ذكره، ص 30 .

يؤثر عنصر الوقت على طبيعة النظام المحاسبي بالبنوك فعلى سبيل المثال يستلزم الجانب الإداري في البنك ضرورة معرفة المركز المالي في أي وقت وهذا الشرط يظهر في حسابات الإيداع والحسابات الجارية وتحديد سياسة الإقراض والاستثمار وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:<sup>1</sup>

1 - تحقيق السرعة في إنجاز الأعمال المحاسبية نظرا لإتساع حجم هذه الأعمال للتمكين من وضع ميزان المراجعة اليومي والمطابقات اليومية .

2 - تحقيق الرقابة الداخلية، فتتكون الرقابة الداخلية من تنظيم العمل والمجهود والإجراءات المنسقة والتي يتم القيام بها داخل البنك .

3 - تحقيق إنجاز البيانات والكشوف والتقارير المالية والتحليلية دوريا حيث تعتبر مستندات القيد الأصلية التي تتدفق عن طريقها معلومات وكذا دفاتر القيد النهائي تعتبر كلها لازمة للوصول إلى القوائم المالية التي تعتمد عليها الإدارة للحصول على البيانات اللازمة للجهات الخارجية .

4 - تحقيق مبدأ الاقتصاد في النفقات وذلك بجعل النظام مرنا وذلك مثلا قبل البدء في اتخاذ قرار بتنفيذ نظام جديد يجب إعادة قائمة التكاليف المقارنة للوضع القديم بالوضع الجديد هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كان البنك يرغب في تغيير النظام اليدوي إلى نظام إلكتروني فإنه وبلا شك سوف يؤدي إلى زيادة الثقة في عمليات القيد والرحيل بالرغم من الزيادة في النفقات.

### المطلب الثالث: الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية

يجب أن يتضمن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في الإشارة إلى عدة أمور منها ما هو عام ومنها ما هو خاص بنود معينة من بنود القوائم المالية للبنك كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - فؤاد توفيق ياسين وأحمد عبد الله درويش : المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان 1996، ص 134 .

<sup>2</sup> - كمال خليفة أبو زيد وآخرون : دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، ص 397 .

### أولاً : الأساس المستخدم في إعداد القوائم المالية للبنك

1 - يجب الإشارة صراحة ضمن الإيضاحات المتممة إلى أن القوائم المالية للبنك تم إعدادها حسب معايير المحاسبة الوطنية المتماشية مع معايير المحاسبة الدولية وكذلك القوانين واللوائح السارية.

2 - كما يجب الإشارة إلى أي تغيير في السياسات المحاسبية في الفترة الحالية عما كان متبعاً في الفترة السابقة.

### ثانياً : أساس تحقق الإيراد

يجب أن يتضمن الإفصاح عن تحقق الإيراد مايلي<sup>1</sup>:

1 - الإشارة إلى أن القاعدة أن يطبق البنك أساس الإستحقاق .

2 - الإشارة إلى أية استثناءات من هذا الأساس، مثال ذلك :

- إذا كانت القروض والسلفيات الغير جيدة فسوف يتم الاعتراف بفوائدها كإيراد على أساس الاستحقاق. أما إذا أصبحت هذه القروض والسلفيات مشكوكا في استيرادها أو مشكوك في تحصيل الفوائد عليها. فسوف يتوقف البنك عن الاعتراف بإيراد الفوائد عليها.

- يتم الاعتراف بإيرادات الأسهم التي يملكها البنك فور إعلان الجهة المستثمر فيها هذه الأسهم عن التوزيعات .

- يتم الاعتراف بإيراد وثائق الاستثمار التي يملكها البنك بمجرد إعلان صندوق الاستثمار عن توزيع العائد.

- يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات عند تحصيلها .

<sup>1</sup> - كمال خليفة أبو زيد وآخرون : مرجع سبق ذكره، ص 397 .

### ثالثا : المعاملات والعملات الأجنبية

تمثل المعاملات بالعملة الأجنبية من جهة، وأرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية من جهة

أخرى، أهمية خاصة لدى البنوك التجارية ويتطلب الإفصاح في هذا الشأن ما يلي:<sup>1</sup>

1 - الإشارة إلى أن القاعدة أن يمك البنك حساباته بالعملة الوطنية .

2 - الإشارة إلى أن المعاملات بعملات أجنبية يتم الاعتراف بها على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة .

3 - الإشارة إلى أنه يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية في نهاية الفترة المحاسبية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ على أن يتم الاعتراف بفروق إعادة التقييم بقائمة الدخل تحت اسم أرباح ( خسائر ) عمليات النقد الأجنبي.

4 - الإشارة إلى أن عقود الصرف الآجلة يتم تقييم أرصدها القائمة في نهاية الفترة المحاسبية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ.

على أن تدرج فروق التقييم بقائمة الدخل تحت اسم أرباح ( خسائر ) عمليات النقد الأجنبي.

5 - الإشارة إلى أن عقود الارتباط بمبادلة عملات في تاريخ الارتباط يتم إثباتها ضمن الالتزامات المرضية والارتباطات.

### رابعا : أدون الخزنة

يجب أن تتبع القواعد المحاسبية الآتية بخصوص أدون الخزنة التي يتم شراؤها مع الالتزام بإعادة البيع:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - كمال خليفة أبو زيد وآخرون : مرجع سبق ذكره، ص 398 .

<sup>2</sup> - كمال خليفة أبو زيد وآخرون : المرجع نفسه، ص 398 .

- يتم إثبات شراء هذه الأذون بالتكلفة ( قيمتها الاسمية )
- في حالة شرائها يخضم إصدار يظهر ثمن الأرصدة الدائنة ويفصح عن الأذون مطروحا منها رصيد هذا الخصم.
- يتم الاعتراف بناتج بيعها من ربح أو خسارة بقائمة الدخل.

#### خامسا : التثبيتات بغرض المتاجرة

تتبع القواعد المحاسبية التالية بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة :<sup>1</sup>

- 1 - سواء كانت الاستثمارات منتقاة بغرض المتاجرة أو الاستثمارات يديرها الغير، كاستثمارات صناديق الاستثمار التابعة للبنك فيتم الاعتراف بها عند اقتنائها بالتكلفة .
- 2- بالنسبة لوثائق صناديق الاستثمار الأخرى المقنتاة لغرض المتاجرة يتم إثبات اقتنائها بتكلفة الاقتناء .
- 3- يتم تقييم كافة الاستثمارات بغرض المتاجرة في نهاية الفترة المحاسبية بالقيمة العادية اي سعر السوق في نهاية الفترة المحاسبية على أن تسوى فروق إعادة التقييم في قائمة الدخل .
- 4- يتم تقييم الاستثمارات بغرض المتاجرة في وثائق الاستثمار في نهاية الفترة المحاسبية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ وهي القيمة الاستردادية على ان يتم الاعتراف بناتج إعادة التقييم في قائمة الدخل.

#### سادسا : التثبيتات المتاحة للبيع

على البنك التجاري إتباع القواعد التالية :<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - كمال خليفة وآخرون : المرجع السابق، ص 400 .

<sup>2</sup> - كمال خليفة وآخرون : المرجع نفسه، ص 400 .

• يتم الاعتراف بهذه التثبيات عند اقتنائها بالتكلفة .

• يتم تقويمها بالقيمة العادلة في حقوق الملاك ويظهر في قائمة التغيير في حقوق الملاك

سابعاً : التثبيات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

على البنك التجاري إتباع القواعد التالية بشأن هذه الاستثمارات:<sup>1</sup>

1 - يتم الاعتراف بهذه التكلفة والتي تساوي عند الإصدار الأول القيمة الاسمية للسندات

مضافاً إليه علاوة الإصدار أو مطروحاً منها خصم الإصدار .

2 - يتم استهلاك العلاوة والخصم في قائمة الدخل .

3 - في حالة اقتناء السندات من سوق الأوراق المالية بمبلغ يختلف عن قيمتها الاسمية يتم

الاعتراف بها بالتكلفة أيضاً ويتم تخفيض التكلفة بقيمة الفوائد عن الفترة السابقة لتاريخ الشراء

4 - يتم تعديل القيمة الدفترية للسندات لتعكس القيمة العادلة في تاريخ الميزانية مع تعليق

الفرق على قائمة الدخل وبما لا يتجاوز ما سبق تحميله على الربح في فروق سالبة عن فترات

سابقة .

5 - في حالة السندات بعملة أجنبية يتم تعديل رصيدها بفروق سعر الصرف في تاريخ

التقويم على أن يعترف بالفرق في قائمة الدخل .

6 - في حالة وجود وثائق استثمار في صندوق أنشأه البنك وبالتالي سوف يحتفظ بها لنهاية

أجل الصندوق، يجب الاعتراف بها بالتكلفة مع تسويتها بأثر اختلاف القيمة الاستردادية في تاريخ

الميزانية على أن يعلى الفرق الموجب على الربح وبما لا يزيد عن من سبق تحميل الربح به في

حال انخفاض القيمة الاستردادية عن التكلفة .

<sup>1</sup> - كمال خليفة وآخرون : المرجع السابق، ص 402 - 409 .

ثامنا : التثبيات في شركات تابعة وشقيقة

على البنك إتباع القواعد التالية :<sup>1</sup>

1 - إذا كان البنك يمتلك أكثر من أو يساوي 20 بالمائة من حق التصويت يتم تقييم المساهمات في طريقة حقوق الملكية.

2 - يتم الاعتراف بالاستثمارات بتكلفتها ثم تعدل بالتغيير في حقوق ملكية الشركة الشقيقة ( التابعة بعد الاقتناء ).

الفرع الثاني : الأدوات المالية وإدارة مخاطرها

بصفة عامة يجب أن تتفهم وتطبق إدارة البنك التجاري المفاهيم والقواعد التالية بخصوص الأدوات المالية التالية :<sup>2</sup>

1 - أن الأدوات المالية تشمل الأصول المالية ( أرصدة نقدية + الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك + الاستثمارات المالية + القروض للعملاء والبنوك + الإيداعات لدى البنك المركزي ) والالتزامات المالية ( ودايع العملاء + المستحقات للبنوك الأخرى + الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن الالتزامات والارتباطات العربية ) .

2 - لا يجب أن يدخل البنك في عقود آجلة للعملة إلا بالقدر اللازم لتغطية متطلباته من العملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن معاملاتهم من خلال البنك وهي عادة معاملات قسوية الأجل .

<sup>1</sup> - كمال خليفة وآخرون : المرجع سبق ذكره، ص 402 - 409 .

<sup>2</sup> - نصر عبد الوهاب وآخرون : دراسات في المراجعة المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 289 .

## الفرع الثالث : الأصول الثابتة

عادة لا تختلف السياسة المحاسبية بخصوص الأصول الثابتة في البنك التجاري عنها في أي وحدة اقتصادية أخرى بحيث<sup>1</sup>:

1 - يتم الاعتراف باقتناء الأصول الثابتة بالتكلفة .

2 - يتم تطبيق مبدأ المقابلة وأساس الاستحقاق في المحاسبة عن اهتلاك هذه الأصول

( ماعدا الأرضي ).

3 - يتم الإفصاح عنها إفصاحا كافيا سواء بالقوائم المالية أو بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

للبنك التجاري نظام محاسبي خاص يتماشى وطبيعة صناعته ومادته الأولية ( السندات النقدية .... الخ ) مستعملات قوائم مالية خاصة بجميع عملياته المالية ومعاملته مرفقا بإفصاح محاسبي محدد بمعايير محاسبية دولية تسمح لكل من يريد الاطلاع عليها بفهمهما وتحليلها والحكم على مدى صحة هذه القوائم المالية .

## المبحث الثاني : عملية الرقابة في البنوك التجارية

تعتبر الرقابة البنكية كوسيلة أساسية لتسيير وتوجيه عمليات البنوك والسماح لها بالعمل بصفة قانونية عن طريق القيام بالرقابة على أنشطتها والرقابة البنكية مصطلح وشامل يضم مجموعة من المفاهيم المتباينة تبعا للجهة المهتمة بالرقابة ومن ثم نوع هذه الرقابة . ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى :

- الرقابة الداخلية في البنوك .

<sup>1</sup> - نصر عبد الوهاب وآخرون: المرجع سبق ذكره، ص 290 .

- الرقابة الخارجية في البنوك .

- رقابة البنك المركزي .

### المطلب الأول: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

إن اتساع نطاق المؤسسات البنكية وتشعب أعمالها وتعقد مهماتها، وكذا التطور الذي شهدته مكنة العمل فيها، الأمر الذي استدعى على البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة ضرورة إيجاد رقابة داخل هذه المؤسسات، سواء كوظيفة مستقلة بذاتها أو كنظام متكامل يساهم في تحقيق أهداف البنك وذلك من خلال أدوات وتقنيات معينة.

#### أولاً : مفهوم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

تعني الرقابة الداخلية في البنوك التجارية " الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته والتأكد من صحة الحسابات الموجودة بالدفاتر والسجلات، وهذا لرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة"<sup>1</sup>.

ويقصد أيضا بذلك بأن " للبنك الخطة التنظيمية وجميع الاجراءات والوسائل والتي من شأنها التأكد من دقة البيانات وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة"<sup>2</sup>.

انطلاقاً من التعريفين السابقين نستنتج أن الرقابة اتداخلية هي نظام متكامل يتشكل من أنظمة فرعية تشمل جميع جوانب التسيير في البنك، تمارس بطريقة يومية أو مستمرة أو بطريقة دورية وتكتسي أهمية بالغة لدى البنك .

<sup>1</sup> - خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، طبعة أولى، عمان، الأردن، 1998، ص 436

<sup>2</sup> - محمد الموثق وأحمد عبد السلام، دراسات عن الأقسام المتعلقة بالبنوك التجارية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، مصر، 1999، ص 279 .

# الفصل الثالث

عملية الرقابة والتدقيق على مستوى

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

## تمهيد الفصل الثالث:

لتوضيح صورة الجهاز المصرفي أكثر وأيضا توضيح الرؤية التي من خلالها معرفة مدى أهمية الرقابة والتدقيق المحاسبي عمليا يمكن تدعيم الدراسة النظرية بإجراء دراسة تطبيقية لمتابعة عملية الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية الجزائرية والإجراءات السابقة ومعرفة مدى تطبيقها والتقيدها بها في الواقع العملي والميداني.

وسيتم أخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة كعينة للدراسة يتم من خلالها عرض مختلف عمليات الرقابة التي تتم بالوكالة، ولكون القروض أهم الأعمال التي يقوم بها البنك وأكثر عرضة للمخاطر سيكون موضوع التدقيق هو القروض.

وقسم هذا الفصل إلى أربع مباحث يتم من خلالها عرض:

\_ تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووكالة المسيلة.

\_ الرقابة على أنشطة البنك.

\_ تدقيق عمليات مصلحة الصندوق في البنك.

\_ تدقيق عملية منح القروض في البنك.

**المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة.**

أكد الميثاق الوطني على الأهمية الإستراتيجية للفلاحة والتنمية الجزائرية ونظرا للطاقات الكامنة الموجودة في البلاد فيما يخص المواد الفلاحية ومؤهلاتها من مناخ وتربة وغير ذلك مما يساهم في تنميتها، ونظرا لضرورة تبني الحاجيات الوطنية للمنتجات الغذائية.

فإن الفلاحة تكتسب أهمية كبرى، وتطورها أحد الأولويات التي تركز عليها الدولة لذا عليها إزالة جميع القيود والعراقيل عنها ودفع عملية التنمية الريفية موفرة لها الوسائل الضرورية.

لذا كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الذي تبنى هذه المهمة (مهمة تطوير الفلاحة) فاسمه أكثر دلالة من أي تعبير هذا وإضافة إلى الخدمات البنكية الأخرى المعتادة.

**المطلب الأول: نشأة وتطور بنك BADR**

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع الحكومي وجاء بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

**الفرع الأول: نشأة بنك BADR**

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) عبارة عن حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82 \_ 206 المؤرخ في 17 جمادى الأول 1402 الموافق لـ 31 مارس 1982 والذي عدل بمرسوم 84 \_ 85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 وهو عبارة عن شركة مساهمة (شخصية معنوية) ذات رأسمال قدره 3300.000.000.00 دج. الكائن مقرها الرئيسي بـ 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة حيث يتمتع بالاستقلال المالي ويعد تاجرا مع الغير. بدأ بنك BADR بـ 140 وكالة متنازل له عنها من طرف BNA ليظم في الوقت الراهن 292 وكالة و41 مديرية جهوية و7 مديريات عامة وهذه الكثافة في زيادة

وتطور مستمر وفق إستراتيجية من شأنها جعله البنك الأشمل على المستوى الوطني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- BADR Banque, Badr N°: 01. Janvier 2002.

ونظرا لأهمية الشبكة وأهمية تشكيلها وهدفها صنف بنك BADR من قاموس مجلة البنوك BANKERS Almanach طبعة 2001، المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية والمرتبة 668 في الترتيب العالمي بين 4100 بنك مصنف.

### الفرع الثاني: تطور بنك BADR

يمكن إبراز تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال المراحل التالية:

**المرحلة الأولى:** من 1982 إلى 1990 خلال الثماني سنوات الأولى كان هدف البنك آنذاك هو فرض وجود في العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في مناطق مختلفة ذات الصبغة الفلاحية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية هذا الاختصاص كان منصوص في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

**المرحلة الثانية:** من 1991 إلى 2005 بموجب القانون 90/10 الذي نص على فترة تخصص البنوك مع بنك BADR أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي والصناعات المتوسطة والصغيرة PME/PMI بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

**المرحلة الثالثة:** من 2005 إلى الوقت الحالي، عاد البنك إلى اختصاصه الأول (القطاع الفلاحي) لكن مع إستراتيجية أكثر توسعا بشروط أفضل وسياسة تتماشى وظروف السوق، كما اتبع سياسة اللامركزية حيث أعطى صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات وتسهيلا لخدماته.

أما بالنسبة للمجال التقني فكانت هذه المرحلة بداية إدخال الإعلام الآلي:

**1991:** تطبيق نظام **SWIFT** لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

**1992:** تتميز بما يلي:

1 \_ وضع برمجيات Progiciel sybouc مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية:

- تسيير القروض
- تسيير عمليات الصندوق
- تسيير المودعات
- الفحص عن بعد لحسابات الزبائن

2 \_ إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات التجارية الخارجية، عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.

3 \_ إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.

**1993:** إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

**1994:** تشغيل التسديد والسحب BADR.

**1996:** إدخال عملية الفحص السلكي Télétraitement. فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

**1998:** تشغيل السحب مابين البنوك.

**2000:** المرحلة الحالية تتميز بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق<sup>1</sup>.

التدخل في تمويل الاقتصاد بنك BADR رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في شتى مجالات النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت رفع معاونته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة بصدد مساندة التوقعات الاقتصادية وتحولاتها والاجتماعية العميقة

<sup>1</sup>- Badr, Banque, Badre Info N°: 02, Mars 2002.

ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه وضع بنك BADR برنامج خماسي فعلي يرتكز خاصة على عصرن البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي. هذا البرنامج نتجت عنه الإنجازات التالية:

1\_ القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف لبنك البدر وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية.

2 \_ تعظيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برنامج Progiel sybu كزبون مقدم للخدمة Client serveur. وفي بداية 2001 تم ما يلي:

- التطهير الحسابي المالي.
  - إعادة النظر تقليل الوقت وتنفيذ الإجراءات الإدارية والنقدية المتعلقة بملفات القروض المدة تتراوح بين 20 و 90 يوم بالنسبة لقروض الاستغلال والاستثمار أو مكان التسليم لقرض الدراسة وكالة المديرية الجهوية العامة.
  - إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
  - تحقيق مشروع البنك الجالس " Banque assise " خدمات مشخصة في كل من وكالة عميروش والشراقة.
  - تعميم شبكة عبر الوكالات والمنشأة المركزية MEGA\_ PAC.
  - إنشاء تطبيق آلي يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي.
- 2003: تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

2003: معلومات نظام الموارد البشرية.

2004: تبني بنك البدر لمبدأ حوسبة وسائل الدفع لم يعد مشروعاً فقط تم تحقيق ذلك منذ العاشر من يناير 2004 وابتداء من هذا التاريخ أصبح الصك عبارة عن صورة تسافر عبر شبكة اتصالات سلكية ولا سلكية موثقة.

ومن خلال التعرض إلى تطور بنك البدر نستطيع أن نقدمه في النقاط التالية:

- 1 \_ البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية.
- 2 \_ استعمال SWIFT منذ 1991.
- 3 \_ استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- 4 \_ الشبكة الأكثر كثافة.
- 5 \_ بنك شامل وعالمي يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.
- 6 \_ ما لا يقل عن 5,8 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية والبنكية.
- 7 \_ 30% من التجارة الخارجية الجزائرية.
- 8 \_ أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
- 9 \_ الإدخال الكامل للإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة logiciel ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.
- 10 \_ القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد.
- 11 \_ ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.
- 12 \_ إمكانية فحص الزبائن عن بعد لحساباتهم الشخصية.

## الفرع الثاني: أهداف البنك

يمكن إيجازها فيما يلي:

1 \_ تحويل قطاعات الأنشطة التالية:

• القطاع الزراعي ( الأنشطة المتممة للزراعة... إلخ).

• قطاع السمك وصيد السمك وتربيته.

2 \_ التجارة والتوزيع فيما يخص المنتجات المنتمية للقطاعات السابقة.

3 \_ مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية الاقتصاد الوطني.

4 \_ المساهمات التقنية وذلك بمساعدة الزبائن في تحليل الاستثمارات ودراسة الصفقات.

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك BADR

إن الهيكل التنظيمي لبنك BADR غير مستقر كليا فهو يتغير بطريقة تتناسب وديناميكية السوق ومتطلباته.

فبنك BADR يواصل سياسة تدعيم مجموع هياكله لتحقيق أهداف خاصة في مجال صيانة الآلات والبرامج و تحسين أدائها.

وما لاحظناه عند المقارنة بين الهيكل التنظيمي لبر سنة 2007 والهيكل التنظيمي لسنة 2003 لا حظنا فرق كبير فهناك إعادة هيكلة في المديرية العامة المساعدة والمديريات.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي لـ BADR بنك



المطلب الثاني: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن وكالة المسيلة.

تعد الوكالة البنية الأساسية في نظام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنه يمكن اعتباره هيكلًا مصغرًا لهذا الجهاز البنكي إذ تسعى جاهدة لتجسيد الأهداف العامة للبنك.

فقد تم إنشاء وكالة المسيلة مع ثلاث أخرى في فيفري 1983 وهي مقر عين الملح، حمام الضلعة، ابتداء العمل سنة 1984 \_ 1988، وقد كانت وكالة المسيلة تابعة لفرع البدر بالجلفة وتضم حاليا عدة عمال ورقمها في التسلسل البنكي باعتبارها جزء منه. والجدول الموالي يبين عدد الوكالات بالمسيلة.

الجدول رقم (3 \_ 1) يبين عدد وكالات BADR بولاية المسيلة وتوزيع عمالها.

الجدول رقم (01) يبين عدد وكالات BADR بولاية المسيلة.

الرقم	الوكالة	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	سيدي عيسى	30	02	08	13
02	مسيلة	14	12	15	41
03	بوسعادة	02	05	12	19
04	عين الملح	03	01	07	11
05	حمام الضلعة	02	04	07	13
	<b>المجموع</b>	<b>27</b>	<b>24</b>	<b>49</b>	<b>100</b>

المصدر: وثائق من الوكالة.

**الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة وأهم مصالحه.**

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام ويبين دورها، وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

**أولاً: المديرية**

يرأس وكالة المسيلة مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائماً لتحقيق الربح للبنك.

**ثانياً: نيابة المديرية**

نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير بسبب تغييره أو حصول مانع على التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل البدر ووسائله وأعماله سيرا عادياً.

**ثالثاً: الأمانة العامة (السكرتارية)**

يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة وثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير.

**رابعاً: مصلحة القروض.**

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتأخذ مقابل ذلك ضمانات يتم تحديدها من طرف مكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون<sup>1</sup>.

**خامساً: مصلحة التجارة الخارجية** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من

الناحية المالية وكذا التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أو في شكل تحويلات، إضافة

<sup>1</sup> - Badr Banque, Badr Info N°: 33, mars Avril 2003.

إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون المستورد إلى حساب المورد في الخارج.

**سادسا: مصلحة الاستشارة القانونية والمنازعات** تتمثل هذه المصلحة في متابعة قانون النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسير من طرف خبير في المحاكم ومن أهم وظائفها.

\_ دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباتها.

\_ الإشراف على غلق الحسابات.

\_ تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية والإدارية لجميع الوكلاء عند الطلب.

\_ تبليغ الاعتذارات عن طريق محضر قضائي.

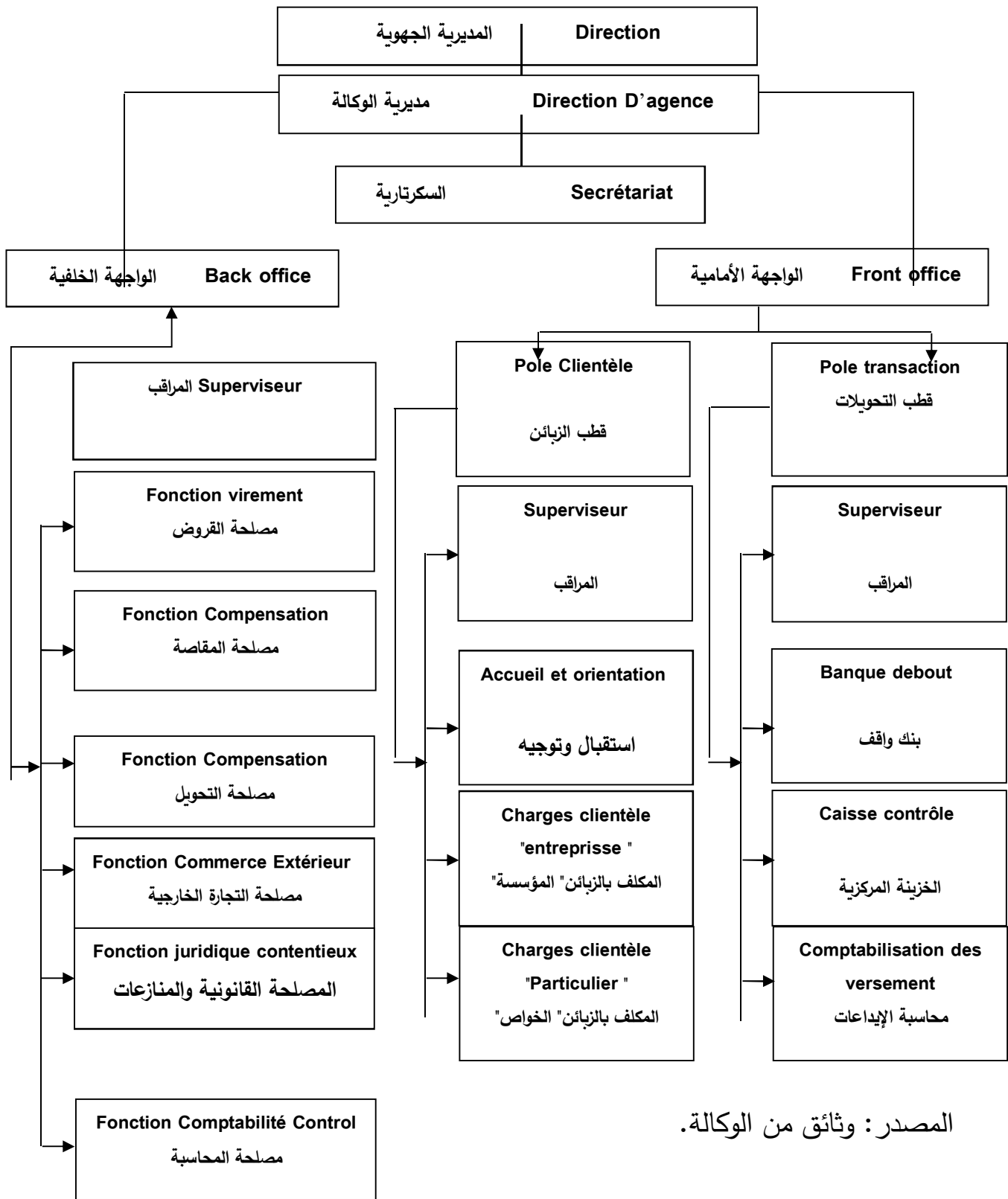
**سابعا: مصلحة المقاصة.** في حال تحويل غير مباشر بين أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي، في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

هذه المصلحة يسيرها مختصون في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والإعتمادات والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد أجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والفرعية.

**تاسعا: مصلحة الوسائل العامة.**

يقوم المشرف على هذه المصلحة بعملية تمويل البنك بكل احتياجاته من ورق، أثاث، تجهيزات الإعلام الآلي،... الخ، كما يقوم بعملية الجرد لكل سنة لمراقبة محتويات البنك.

الشكل (03): الهيكل التنظيمي للوكالة المحلية المستغلة بالمسيلة.



المصدر: وثائق من الوكالة.

**المبحث الثاني: الرقابة على أنشطة البنك.**

تتم داخل البنك العديد من عمليات الرقابة على أنشطته منها ما يتم يوميا ومنها ما يتم أسبوعيا ومنها الشهرية وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث إلى بعض منها.

**المطلب الأول: الرقابة اليومية على العمليات****أولاً: مراقبة الصندوق**

وتتم هذه الرقابة بانتظام ويومياً على مجموع ما في صندوق البنك، بالعملتين الدينار والعملة الصعبة، حيث يقوم موظفي البنك مساء كل يوم باحتساب موجودات الصندوق لحساب بنك الجزائر BA، بالإضافة إلى مراقبة الأوراق المزورة وفي حالة وجودها يحاسب الموظف المسؤول على الخزينة بها، ويتم اقتطاعها من راتبه عبر أقساط. ويواجه البنك في حالة مراقبته الصندوق حالتين هما:

1. زيادة مجموع أموال الخزينة على الرصيد المحاسبي: حيث تجري عملية محاسبية بتحويل هذه الزيادة إلى حساب خاص، والبحث عن الشخص الذي وقع له هذا الخطأ وتقديم له تلك الزيادة.
2. نقص في مجموع الأموال الموجودة في الخزينة عن الرصيد المحاسبي: وفي هذه الحالة يتم البحث عن الخطأ واسترجاع هذا النقص عن طريق اقتطاع هذا المبلغ من راتب الموظف المكلف بالصندوق.

**ثانياً: مراقبة الحساب المدين للزبون.**

حيث تراقب حسابات الزبائن يومياً، وفي حالة حدوث خطأ ما في حساب الزبون فإنه يستدعى لتسوية حسابه، وفي حالة توقف حساب الزبون فإنه يستدعى لتجديد فتح الحساب أو غلقه، وإذا لم يظهر هذا الأخير يحتفظ بالحساب ويتم اقتطاع سنوي حق كراء الحساب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Badr Banque, Badr Info N°: 2, mars 2002.

**ثالثا: مراقبة الحسابات المالية للبنك**

حيث يتم ضمان بشكل يومي أن الأموال الموجودة على مستوى البنك المركزي والخزينة العمومية والحساب الجاري والحساب بين البنوك قد استعملت ولو نسبيا، حيث تجري مقارنة يومية بين الحساب الجاري للبنك ولدى بنك الجزائر و البنك نفسه، كما تجري يوميا عملية المقاصة بين البنوك لدى بنك الجزائر وذلك في غرفة المقاصة على الساعة 9:00 إلى 11:00 حيث يتقدم كل بنك بما لديه من حقوق وديون ويتم التفاوض والتخالص فيما بين البنوك. كما تتم هذه العملية كذلك بين البنوك في حالة عدم توفر بنك الجزائر وذلك عن طريق الحساب بين البنوك (RIP) أي الوسيط بين البنوك.

**رابعا: مراقبة تطبيق الشروط الموضوعية من طرف البنك المركزي.**

وتتم الرقابة اليومية على أنشطة البنك من خلال الوقوف على تطبيق الشروط الموضوعية من طرف بن الجزائر، ومطابقة البريد والمحاسبة اليومية للبنك على أساس القواعد المنصوص عليها في تشريعات بنك الجزائر، بالإضافة إلى أن مراقبة الأوراق التجارية (الشيكات، الكمبيالات، السند لأمر) تكون يومية.

**المطلب الثاني: المراقبة الشهرية على العمليات.****أولا: حالة عدم التسديد Impayés**

هذا النوع من الرقابة يحدث مرة واحدة في الأسبوع، حيث يتم من خلاله عرض عملية الفحص والتأكد من التوثيق في سجلات الزبائن الذين لم يسددوا وذلك لضبط:

- إرسال الإخطار في تاريخ الاستحقاق للزبائن المدينين للبنك.
- لا يجب أن يتجاوز تاريخ حفظ الأوراق التجارية أو السندات لأمر غير مسددة في الحساب المتنازع فيه 90 يوم، ومحاولة اتخاذ الإجراءات والسعي لتغطية الدين المأخوذ بالسرعة اللازمة.
- من أجل تحصيل فوائد التأخير وتحديد تاريخ الإستحقاق الأمثل للمبلغ وللقيمة.

- بأن كل الذين لم يسددوا ENPAP .

### ثانيا: الرقابة الخاصة بفتح الحسابات بين الشبكات

وتشمل الوساطة بين الوكالات حيث أن جميعها تفتح حسابات لدى بعضها البعض ويتم التقييم الأسبوعي لكل المدخلات والمخرجات، وذلك لتجنب أي خلط أو ضياع.

### ثالثا: الرقابة على سندات الصندوق

وتتم مرة كل شهر فجأة، وذلك لضبط نوعية الحفظ لدفاتر سندات الصندوق، طرق الاكتتاب، تسديد التعويضات بقسيمة الدفع مع تنظيم النشاط.

### رابعا: الرقابة على محفظة الأوراق المالية.

تنفذ مرة كل شهر في تواريخ غير منظمة، حيث تفحص الأوراق التجارية والشيكات في محفظة الأوراق المالية وفي النهاية تتم التغطية في أقرب وقت ممكن مع إثبات الموجودات بالمقارنة مع الرصيد المحاسبي.

### خامسا: تفسير الأرصدة المحاسبية.

التأكد من احترام التنظيم في النشاط المتعلق بالإعداد والتحويل في الوقت المناسب في مختلف الحالات المرحلة التي تميز البنية الداخلية والخارجية، هذه الحالات تطرح التساؤلات حول إمكانية دخولها في إطار الرقابة والتي تسمح لها بتبرير كل الأرصدة المحاسبية وذلك لتبرير كل الحسابات الموجودة.

بالإضافة لعمليات الرقابة التي تتم على أنشطة البنك التي ذكرنا بعضها هناك أيضا رقابة تتم من قبل الإدارة الجهوية على الوكالة كل فترة معينة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Badr Info W°: 28,1999, pp 32-33.

المطلب الثالث: الرقابة الفصلية للأنشطة والملفات.

#### أولاً: التجارة الخارجية.

تتابع فصليا (كل ثلاثة أشهر) وتتضمن:

- احترام إجراءات التجارة الخارجية.
- عرض جيد للفهرس الذي يضمن تواريخ ملفات الرقابة الصحيحة للعقود.
- الملفات المحفوظة (المراجعة) يجب أن تشمل إمضاء شخصين على الأقل.

#### ثانياً: القروض الخارجية.

تتم عن طريق المتابعة الفصلية والتطبيق الجيد للإجراءات مع احترام النظم والقوانين البنوية لتسيير الديون الخارجية، وتراقب فقط إذا ما كانت هذه الملفات معدة بشكل جيد وإذا ما كانت الوثائق مفصلة ومرتبطة.

#### المبحث الثالث: التدقيق على مستوى مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تعتبر مصلحتي الصندوق والقروض من أهم المصالح الموجودة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ولمعرفة المزيد حول هاتين المصلحتين ومعرفة طريقة التدقيق بهما تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

#### المطلب الأول: التدقيق على مستوى مصلحة الصندوق.

يعتبر الصندوق من الحسابات الرئيسية للبنك وفيما يلي، سيتم عرض إجراءات التدقيق لبعض العمليات المحققة في صندوق البنك \_ Opération de caisse \_ كونها الأكثر تعاملًا بالنظام المحاسبي والآلي، أضف إلى ذلك، تحمل البنك مخاطر ناتجة عن سوء التحكم في عمليات الصندوق.

مقابلة تقييم نظام الرقابة الداخلية داخل أقسام البنك

لا	نعم	الأسئلة
	*	أ) السياسة العامة
	*	* هل السياسة المتبعة في منح القروض محددة بشكل واضح؟
	*	* هل هذه السياسة هي وفق معيار؟
*		_ تصنيف السوق؟..
*		_ قطاع النشاط؟..
	*	_ الحد الأقصى للمخاطرة؟
	*	_ النوعية
	*	_ الكمية..
	*	_ المردود
	*	هل يوجد نظام داخلي يسمح بتقديم الزبون؟
	*	ب) تفويض السلطات
	*	* هل تفويض منح القرض محدد بشكل واضح؟
	*	* هل يبين قرار منح القرض ما يلي:
	*	_ الشخص أو العضو الذي يسمح بمنح القرض
	*	_ طبيعة أو نوعية القرض
	*	_ تاريخ الإستحقاق
	*	_ شروط القرض من نسب فائدة عمولات ... الخ.
	*	ج) ملف القرض
	*	_ تخضع ملفات الزبائن إلى دراسة كاملة قبل منح القرض
	*	_ هذه الدراسات معمقة بما فيه الكفاية للسماح بتقدير المخاطر
	*	_ يوجد ملف خاص بكل قرض يمنح
	*	_ يتم الاحتفاظ السليم أو الأكيد للضمانات والعقود الأصلية
	*	د) تحديد المسؤوليات
	*	_ هل منح القرض يتم من قبل شخص غير الشخص الذي قرر منحه؟

		<p>هل يقوم كلّ عون وكلّ مسؤول بالمهام والصلاحيات الموجهة له</p> <p>هل يوجد نظام يسمح بالتأكد من أن القروض المرخصة هي التي تمنح؟</p> <p>هل يتمّ منح القرض من طرف شخص مؤهل و مسؤول؟</p>	<p>*</p> <p>*</p> <p>*</p> <p>*</p>
		<p>هـ) متابعة المخاطر</p> <p>هل توجد حالة مخاطر تسمح بتخفيض القروض للزبائن (بما فيها الإلتزامات بالتوقيع والحسابات بأرصدة مدينة) و هل تسمح بتحديد:</p> <p>* التجاوزات مقارنة بالتصريحات؟</p> <p>* نهاية مدة استحقاق القرض؟</p> <p>هل يوجد تصريح عند تجاوز مبلغ القرض؟</p> <p>هل تخضع حركة الحسابات إلى مراقبة دورية لإمكانية اكتشاف أي شيء غير طبيعي؟</p> <p>هل يوجد فحص دوري للملفات؟</p>	<p>*</p> <p>*</p> <p>*</p> <p>*</p>
		<p>و) نظام معلومات التسيير</p> <p>هل يوجد نظام معلومات التسيير يسمح بتحسين مردود القرض والزبون؟</p> <p>هل المعلومات الناتجة عن هذا النظام تحلل من طرف مسؤولي التسيير ويتم نقدها بجانب رقابة التسيير والإدارة؟</p>	<p>*</p> <p>*</p>
		<p>ز) النظام المعلوماتي</p> <p>هل يستعمل الحاسوب في عملية تسيير القرض؟</p> <p>هل يقوم الحاسب بالوظائف التالية:</p> <p>حساب الفوائد والإهتلاكات؟</p> <p>* حساب وتسجيل الفوائد الخاصة بكل تاريخ؟</p> <p>هل يمنع هذا النظام أيّ تسجيل فيما يخص:</p> <p>* الغير مرخصة</p> <p>* الشروط غير المطابقة</p> <p>* التجاوزات الغير مصرحة</p>	<p>*</p> <p>*</p> <p>*</p> <p>*</p>

## ❖ منازعات عدم التسديد

بإمكان المدير وموظفي الوكالة إن لم يسترجعوا القرض اللجوء إلى العدالة من لحظة عدم التسديد الدفعة الأولى بدون سبب معين بعد دخوله في حساب (( قرض انتهت مدته قابل للاسترجاع لمدة 03 أشهر الأولى)) ثم بعد عدم تسديد الدفعة الأولى مع الثانية والثالثة يدخل القرض في حساب آخر الدفعة 1+2+3+4 حساب دين يعاني ويكون له احتياطي بقيمة 30 بالمائة من المبلغ المقسط حتى السنة الخامسة يسقط المبلغ في حساب الديون المعدومة علما أنه سيسقط كامل القرض ويكون له احتياطي بقيمة 50 بالمائة كمؤونة لتغطية الدين وفي نفس الوقت تتجه الوكالة إلى القضاء لتحصيل القرض وتكون ملفا قضائيا يضمّ ملف القرض بكل ما يحتويه (الرسائل المرسلة للمقترض والإعذارات) وتوكل الوكالة محاميا ليمثلها أمام العدالة وهنا تظهر أهمية الضمانات وإذا كانت تملك ضمانات جيدة فالحكم يكون لصالح الوكالة ويمكنها تحصيل القرض من خلالها.

بعد التعرف على الإجراءات المتبعة في منح القرض والتعرف على المصلحة والعمال تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة تقييم الرقابة الداخلية.

**الفرع الثالث: تقييم الرقابة الداخلية وعملية الفحص والتحليل على القرض.**

لتقييم نظام الرقابة الداخلية سندعم بالحكم على الإجراءات السابقة كما تم استخدام طريقة الاستبيان للحكم على نقاط معينة من شأنها أن تؤثر على تعرض القرض لمخاطر<sup>1</sup>.

**أولاً: مقابلة تقييم نظام الرقابة الداخلية داخل أقسام البنك**

جدول رقم (3 \_ 2) مقابلة حول منح القرض

المصدر: وثيقة داخلية للبنك

**ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

❖ نقاط القوة وتتمثل في:

<sup>1</sup> - Badr Banque, Badr Info N°:01 Janvier 2002, pp 10-12.

- 1 \_ من السياسة المتبعة في منح القروض تصنيف السوق وقطاع النشاط من أهم المؤثرات على وجود وكيان المؤسسة.
- 2 \_ يوجد نظام تفويض لمنح القرض إذ تتدرج حسب قيمة القرض موازاة مع نظام تدرج المسؤوليات إذ كما سبق وذكرنا فعند كون القرض يفوق مبلغ 5.000.000.00 دج بالنسبة لقروض الإستثمار تصبح من مسؤولية المديرية الجهوية وهكذا.
- 3 \_ قرار منح القرض يسمح بمعرفة من المسؤول عن منحه وتحمله المسؤولية كما أنه يحتوي على جميع المعلومات حول القرض من نوعيته إلى تاريخ الإستحقاق، شروط القرض.
- 4 \_ تخضع جميع الملفات إلى دراسة كاملة قبل منح القرض وهذا ما يسمح بتقييم المخاطرة عن طريق تقييم المشروع و مدى إمكانية صموده في ظل ظروف السوق والمنافسة.
- 5 \_ تكوين ملفات خاصة بكل قرض تسمح بالمتابعة الدورية له والاحتفاظ السليم والأكيد للضمانات والعقود الأصلية واحترام الإجراءات اللازمة لتفادي التلف.
- 6 \_ الملفات تحتوي على كل المعلومات الأكيدة عن القرض من عقود أصلية ومصادقات من شأنها أن تدعم طرف البنك في حالة النزاع.
- 7 \_ هناك تحديد للمسؤوليات إذ توجد استقلالية تامة بين الشخص الذي يقرر منح القرض ومن يمنحه فعليا من أجل منع أي محاولة غش أو اختلاس.
- 8 \_ لا يمكن تجاوز مبلغ القرض لوجود نظام إعلام آلي يبين انتهاء مبلغ القرض.
- 9 \_ وجود مراقبة دورية على حركة الحسابات يسمح بإمكانية اكتشاف أي شيء غير طبيعي ومعالجته في الوقت المناسب.
- 10 \_ وجود فحص دوري سنوي للملفات يسمح باتخاذ الإجراءات اللازمة عند اللزوم وتصحيح الأخطاء إن وجدت.

11 \_ وجود نظام الإعلام الآلي والذي يقوم آليا بحساب جميع النسب المالية وعوائد المشروع مما يختصر الوقت لدراسة الملف كما أنه يستعمل في حساب الفوائد، والإهلاكات وتسجيل المعلومات الخاصة بالقرض.

❖ نقاط الضعف تتلخص فيما يلي:

- 1 \_ رغم وجود سياسة لمنح القرض إلا أنها غير محددة بشكل كاف يسمح لها بتجنب المخاطر كلية.
- 2 \_ غياب نظام داخلي يسمح بتقييم الزبون عن طريق الحكم الشخصي ولو أن هذا غير كاف فالمظاهر لا يمكنها وحدها أن تعكس الزبون.
- 3 \_ عدم وجود نظام معلومات التسيير رغم أنه يسمح بتحسين مردودية وإن وجد فهو ضعيف.
- 4 \_ رغم وجود الإعلام الآلي إلا أن أهمية استعماله في تسيير القرض غائبة وهذا راجع لغياب برامج معلوماتية لذلك.

### ثالثا: مرحلة الفحص والتحليل

بعد التعرف على المصلحة ومهامها وإجراءات منح القرض وتحصيله وتقييم نظام الرقابة الداخلية بتعيين نقاط القوى ونقاط الضعف لتأتي مرحلة الفحص والتحليل بعد اختيار عينة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة وما لوحظ عند تفقد الملفات هو كثرة ملفات القروض الخاصة بتدعيم الشباب:

#### الزبون 1:

- قرض استثمار طويل المدى
- نوعية النشاط: أعمال فردية
- \_ الموضوع: اقتناء شاحنة نقل بضائع
- مدة القرض: 8 سنوات

- مبلغ القرض: 6.474.095.53 دج
- معدل الفائدة: 1.05%
- الضمانات المقدمة:
- رهن حيازي Nantissement: قدم العميل وعد برهن الشاحنة (أنظر الملحق)
- التأمين على الحافلة: وعد بتأمين الشاحنة عند شرائها.
- الرهن العقاري Hypothèque: رهن مسكن بقيمة 700 مليون
- مساهمة شخصية بقيمة 2% من مبلغ القرض.
- كذلك انتساب العميل لصندوق ضمان المخاطر.
- إمضاء اتفاقية القرض + إمضاء سلسلة سندات لأمر.

#### الملاحظات:

- قيمة الضمانات أكبر من مبلغ القرض.
- انتساب الزبون لصندوق ضمان المخاطر بمعنى ضمان تسديد 70% من أصل القرض + الفوائد العادية.

#### الزبون 2:

- قرض استثمار متوسط المدى.
- نوعية النشاط: أعمال فردية.
- الموضوع: اقتناء حافلة Achat mini bus

#### الشروط البنكية:

- مبلغ القرض: 2.390.000.00 دج .
- الفائدة المطبقة: 5,25%.

- مدة التسديد: 5 سنوات.

الضمانات المقدمة:

- رهن حيازي: عقد التزام وتعهد بالعتاد المقتنى (الحافلة) بقيمة 2.390.000.00 دج .
- رهن عقاري: بناية من طابقين بقيمة 2.250.000.00 دج .
- إمضاء اتفاقية قرض + سلسلة لسند أمر كل واحد بقيمة دفعة.
- التأمين على الحافلة.

الملاحظات:

- الحالة مضمونة لأنه قبل أن يعطي القرض يضع في الملف حق الخط الذي حصل عليه.
- الرهونات المقدمة ضعف القرض.

### الزبون 3:

- قرض استثمار متوسط المدى.
- الموضوع: اقتناء جرار

الشروط البنكية:

- مبلغ القرض: 2.790.000.00 دج .
- الفائدة المطبقة: 5,25%.
- مدة التسديد: 5 سنوات.

الضمانات المقدمة:

- رهن حيازي: عقد التزام وتعهد بالعتاد المقتنى 2.790.000.00 دج .
- رهن العقاري: بناية تتكون من 3 طوابق بقيمة 4.000.000.00 دج .
- إمضاء اتفاقية قرض + سلسلة السند لأمر بقيمة الدفعات.

- التأمين على العتاد المقتنى.

#### الملاحظات:

- الحالة مضمونة لأن الولاية لها طابع فلاحى ومنه ضمان استخدام الجرار.
- الرهونات المقدمة ضعف القرض.

#### الملاحظات العامة حول القروض الممنوحة من طرف الوكالة:

- 1 \_ جميع قيمة الضمانات أكبر بكثير من قيمة القرض.
- 2 \_ عدم تجاوز نسبة القروض 70% من قيمة الاستثمارات.
- 3 \_ السعي لضمان نجاح المشاريع محل القرض.

## خلاصة الفصل الثالث:

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التي حظيت باهتمام كبير، حيث فرض البنك سيطرته على القطاع الزراعي والريفي مما سمح له اكتساب تجربة وخبرات ميدانية ولا شك أن الفحص عبر الوكالات البنكية يكشف عن بعض السلوك والحقائق غير العادية التي قد تكون معروفة لدى أصحاب المهنة، غير أن الإصرار على مزاولتها يوجي بعدم وعي المسؤولين بالمخاطر المحيطة بالبنك وعدم الإدراك بأهمية المصداقية والصحة للمعلومات المستخدمة خاصة في ظل المنافسة.

# الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة

إذا كان اشتراك القطاع الخاص الجزائري في التنمية الاقتصادية الوطنية وتسوية المؤسسات المتواجدة حاليا يلعب دورا هاما في إعادة بعث الاقتصاد لنمو فإن إشراك القطاع البنكي في تمويل النمو وتساييره بالنسبة إلى القواعد الدولية، يلعب هو الآخر دورا هاما، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي لأي بلد له علاقة وطيدة مع جهازه البنكي والمالي، وخاصة دور في الوساطة المتبادلة.

وعلى الرغم من التعديلات الداخلية التي أجرتها البنوك الجزائرية وخاصة منها العمومية، التي كان هدفها هو خلق الشروط اللازمة للوساطة البنكية المتبادلة الجيدة، إلا أنه حصلت عدة أزمات هزت الاقتصاد الوطني عامة والنظام المصرفي خاصة، كان سببه الرئيسي سوء التسيير وكذا عدم إعطاء أو بالأحرى عدم معرفة الأهمية التي تكتسبها حساسية البنك في تسييره والجدية في ذلك وفي فرض الرقابة عليها.

لذا فإن المراجعة البنكية تستمد أهميتها من أهمية البنوك نفسها في الاقتصاد، ومن أجل ذلك حاولنا من خلال دراستنا هاته إبراز الأهمية البالغة للرقابة، والتدقيق باعتباره وسيلة رقابية فعالة، ويكون ذلك عن طريق فحص كل الوثائق والأرصدة لإيجاد الإنحرافات وتحليلها والقيام بالتعديلات اللازمة وتوضيح النقائص بغية توفير معلومات وتقارير أكثر مصداقية وشفافية من شأنها تقييم الأداء البنكي مفيدة بذلك كل مستخدم تلك التقارير ومنحهم القدرة على اتخاذ القرار المناسب.

وعليه فقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات، تمكنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث والأسئلة المتفرعة منها. وفيما يلي استعراض لتلك النتائج والاقتراحات النهائية المستنتجة.

### 1 \_ نتائج الدراسة:

من خلال عرضنا لهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

❖ الرقابة ليست عملية تصيد الأخطاء وإنما هي جزء من العمل الإداري تهدف للتحقق من صحة الأداء وتقييمه في حالة الاعوجاج وحفظ الذمم المالية للأطراف المتعددة المتعاملة مع البنك.

❖ تؤدي الرقابة في البنوك التجارية دورا كبيرا وأساسيا في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة.

❖ زيادة الحاجة إلى جهاز رقابي في المؤسسات المصرفية أصبح أمرا لا بد منه نتيجة تطور الحياة الاقتصادية وتعقد سير العمليات المصرفية.

❖ التدقيق المحاسبي عبارة عن فحص لأنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسات وذلك فحصا انتقاديا منظما وفق معايير ومبادئ وإجراءات تسمح لها بإبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة.

❖ للتدقيق أساليب فنية وآليات من شأنها الرفع من درجة مصداقيتها وكفاءتها.

❖ الرقابة الداخلية عبارة عن ركيزة يعتمد عليها المراجع للانطلاق في التدقيق باعتبارها رقابة وقائية تهدف إلى تقليص المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى أقصى حد ممكن.

❖ تتطلب عملية التدقيق شروط وضوابط لمدقق الحسابات من شأنها أن تجعله أكثر مصداقية في تكوين رأيه أي دون تحيز وتأدية عمله بكفاءة عالية.

❖ لشخص المراجع وذكائه وفطنته أهمية بالغة ودرجة كبيرة في حكمه وإبداء رأيه.

❖ التدقيق عبارة عن وسيلة تهدف إلى الحد من عمليات الغش والأخطاء واكتشافها إضافة إلى تقييم الإدارة ومساعدتها للمضي في النهج الصحيح.

❖ وجود البنك أمر ضروري لتسيير المعاملات الاقتصادية.

❖ تقوم البنوك بدفع عجلة الاقتصاد الخاص عن طريق تمويله.

❖ اتساع نطاق البنوك التجارية وتشعب أعمالها وتعقيد منتجاتها استدعى ضرورة تبني وسيلة التدقيق.

❖ تتمتع البنوك بوسائل وهيئات رقابية عديدة من شأنها المحافظة عليها وعلى كيانها.

❖ إن طبيعة نشاط البنوك التجارية وعلاقتها بجهات رسمية خاصة البنك المركزي وهيئة السوق المالي لها تأثير حتمي على قبول التكيف وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وأخيرا التدقيق .

أما في الجانب التطبيقي فتمثلت فيما يلي:

- ❖ بنك بدر من أكبر البنوك الجزائرية وأكثرها تشعبا.
- ❖ يعمل بنك بدر على دمج نفسه في تكنولوجيات الإعلام.
- ❖ ازدواجية الرقابة وإشراف المديرية الجهوية على الوكالة حتى في أصغر العمليات.
- ❖ يستفيد العالم الفلاحي والريفي من قروض استغلال وقروض استثمار وكأي نشاط آخر يرتكز تمويله على التقييم المنهجي للأخطار الناتجة عن القروض والأخذ بعين الاعتبار مزايا قروض الاستثمار ومردودية مشاريعهم.
- ❖ ككل البنوك يقوم بنك بدر بدراسة وتحليل وتقييم أي قرض وخاصة مدى نجاعة المشروع إذا كان الأمر يتعلق بالاستثمار.
- ❖ إن الدراسة التي يقوم بها البنك لتقييم مدى نجاعة القرض ماهي إلا دراسة بحتة إذ تقييم هذه الأخيرة لمدى نجاعة المشروع ماليا واقتصاديا لا يكون إلا بعد بحث وتحليل وجمع المعلومات اللازمة.
- ❖ إن الضمانات التي يشترطها البنك ماهي إلا منفذ نجدة في حالة حصول أي طارئ جديد يعيق رجوع القرض متمنيا أن لا يحتاج المساس بها. إن الأموال التي يعرضها البنك هي أموال الآخرين أي الزبائن وضعوا فيه ثقتهم ومنه فهو مجبر على ضمان إرجاع هذه الأموال وهذه

الضمانات تجعل من الطالب للقرض ملزم أي مجبر على إرجاع هذا القرض واحترام التزامه اتجاه البنك.

- ❖ زيارة المراقبين مرة في السنة لمراقبة من الدرجة الأولى من طرف المديرية الجهوية.
- ❖ المسؤوليات محددة بشكل منظم وواضح.
- ❖ تقوم المديرية الجهوية بفحص المستندات لمراقبتها عن طريق العينات.

### 2 \_ الاقتراحات:


وتتمثل فيما يلي:

- ❖ تبني آلية التدقيق في كل مؤسسة تريد التطور.
- ❖ تطوير التواصل بصفة واضحة وباتجاهات سهلة للمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين لكي يتعرفوا بصورة واضحة على مهنة البنك وإحلال الثقة والتفهم من أجل تنمية العلاقات بين البنوك والمؤسسات.
- ❖ إعداد سياسة منح القرض بصورة واضحة ومفهومة وتوفير في نفس الوقت لهذه السياسات الوسائل والأدوات اللازمة خاصة بالنسبة للموظفين.
- ❖ آلية المراجعة المتبناة يجب أن تتماشى والمعايير الدولية.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار درجة حساسية القطاع البنكي كعمود من أعمدة هيكل الاقتصاد.

### 3 \_ آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تمثل إضافة جديدة في مجال الرقابة والتدقيق في البنوك، من خلال ما تضمنته من نتائج وتوصيات والتي من شأنها مساعدة البنوك على نجاحها وتطورها وتحقيقها لأهدافها بأفضل النتائج. أملنا أن تستكمل هذه الدراسة بدراسات أخرى تنصب في مجال الرقابة والتدقيق في البنوك، ومن أهم تلك الدراسات نقترح الآتي:

- 1 \_ تفعيل دور الرقابة وتدقيق الحسابات في تسيير حسابات البنوك.
- 2 \_ مدى تأثير الرقابة والتدقيق في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في البنوك.
- 3 \_ الرقابة على الأداء بين مسؤولية المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب

- 1- أبو زيد كمال خليفة، منصور أحمد البديوي، شريفة علي حسن، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 2- اشتوى إدريس عبد السلام، المراجعة: معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
- 3- التاهمي محمد طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 4- الحسني فلاح حسن، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 02، الأردن، 2004.
- 5- الخطيب خالد راغب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 6- الصحن عبد الفتاح، محمود ناجي درويش، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
- 7- الصحن عبد الفتاح، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة سباب الجامعة، مصر، 1993.
- 8- الصحن عبد الفتاح، محمد الرقابة والمراقبة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- 9- الصبان محمد سمير، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
- 10- الصبان محمد سمير، عبد الله عبد العظيم الهلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

- 11- الصبان محمد سمير، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،  
الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998.
- 12- الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية،  
الإسكندرية، 2002.
- 13- الصبان محمد سمير، ندوة سبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، بحث  
بعنوان معايير المراجعة وتقرير المراجع الخارجي، 1981.
- 14- الصبان محمد سمير، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،  
2003.
- 15- بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات، من النظرية إلى التطبيق، ديوان  
المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 16- توماس واهنكي، تعريب، أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية  
والتطبيق، در المريخ، 1986.
- 17- جبر هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق، 2008.
- 18- جمعة أحمد حلمي وآخرون، التدقيق الحديث للحسابات، دار صفاء للطباعة والنشر  
والتوزيع، الأردن، 1999.
- 19- حنفي عبد الغفار، أساسيات إدارة المنظمات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،  
2002.
- 20- حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 21- عبد الله خالد أمين، التدقيق والمراقبة في البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 1998.
- 22- عبد الله خالد أمين، العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر،  
الأردن، 1998.
- 23- عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

24- عطية أحمد صلاح، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، 2003.

25- علي عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، عادل نعمة الله نجيب، دراسات في المراجعة المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

26- منير عائق، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

27- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

28- هندي منير ابراهيم، إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996.

الرسائل:

1- آمال بن يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

2- سميرة بلخيزر، المراجعة في قطاع البنوك، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

ثانياً: باللغة الفرنسية

1. Barbier Etienne:" Laudit interne pourquoi?, comment?, organisatio, Paris, 1989.

2. Berthoux Raymond, Kremper François et Poisson Michel:" Laudit dans le secteur public", Clet, paris, 1986.

3. Collins Lionel, et Vallin Gérard: " Audit et contrôle interne, aspects financiers, opérationnels et stratégiques" 4<sup>eme</sup> édition, Dalloz, Paris 1991.

4. Guerza Ahmed: "Code de commerce" édition révolution africaine, d'Alger, 1991.

5. Germond Bernard: "Audit financier, guide l'information financière, des entreprises," Clet, paris, 1999.

## الملحق رقم (01): اتفاقية القرض

## اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 من وجيز تسيير القرض/أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب00، الكائن مقرها الإجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، والممثلة من طرف السيد :

مدير الوكالة المحلية للإستغلال المسيلة -904- الحي الإداري السيد :  
الجنديسيد بالمسيلة

من جهة

و

السيد :

(الإسم،

اللقب أو العزبان، المقر الإجتماعي ، الصفة القانونية وذلك حسب الحالة.....الخ)

المعبرين فيما يلي : "المقترضون"

من جهة اخرى

حيث اتفقنا وأقرنا على مايلي :

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الإتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعمامة المحددة كما يلي :

1 - الشروط الخاصة للقرض :

نوع القرض                      المبلغ                      صحة العقد                      النسبية

الضمانات الإحتياطيات الحاضرة:

لضمانات والإحتياطيات غير الحاضرة:

2- الشروط العامة للقرض :

المادة 1: مبلغ القرض

- يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 2: موضوع القرض

- إن هذا القرض الممول المقدم من طرف المقترض، فإن القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة، و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 3: مدة القرض

- يمنح القرض لمدة و فترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة.

- غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدتها.

المادة 4: نسبة الفائدة المتغيرة

- إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.

- تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

- يتم إخطار المقترض بكل تعديل في النسبة القاعدية . و يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ.

المادة 05: الرسوم و العمولات

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض إلى جانب الرسوم العمولات الأخرى التي تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

لمادة 06: كيفية استعمال القرض

- إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة لموطن المقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.

- ترخص استعمال القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و ذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

- إن إثبات الورس و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك .

#### المادة 07: طرق التسديد

- عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة , فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.

- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.

- يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض و الفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقاً للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.

- إن كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة يوجب مراجعة جدول التسديد.

#### المادة 08: الضمانات

- لضمان الوفاء أصل القرض, الفوائد, المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية, يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.

- تكون المصاريف التسجيل و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.

- إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية, بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائياً.

- استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات .

#### المادة 09: التسديد المسبق

- المقترض من الحق في التسديد المسبق للقرض جزئياً أو كلياً.

- التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

#### المادة 10: الترخيص بالخصم

- يعطي المقترض ترخيصاً للبنك بالخصم الفوري من حساباته للمبالغ التي تكفي لتسديد الأقساط من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء ( عمولات – مصاريف- ضرائب).

المادة 11 : شروط الفسخ

- في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من أصل, فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات, فان البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض, خاصة في الحالات التالية:

α التصريح الخاطئ للمقترض.

α دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.

α تحويل الموضوع الأصلي للقرض.

α عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.

α كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض.

α البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

α عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية, يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء

المسبق

المادة 12: مراقبة القرض

حتى يتمكن للبنك المراقبة المستمرة و المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.

تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و وثائق الحسابات و الملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات.

تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك وكذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.

كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناء على الوثائق المقدمة من تطلبها.

المادة 13: التزامات المقترض

مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، وما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال الموجودة حالياً أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.

العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج و الخدمات.

تأمين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمتنا، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14: العقوبات التأخيرية

- كل تأخر من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار بالدفع بسبب هذا التأخير مع خصم فوائد التأخير.

- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة والمصاريف

- يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النزاع

كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن

- لتنفيذ هذه الاتفاقية، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

في : المسيلة بتاريخ:

المديسن (1)

ع/ البنك

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

EDITE LE : 05-06-2012

CLIENT : NUMERO DOSSIER :  
 COMPTES : COMPTE REGLEMENT : 90  
 DRESSE : COMPTE DE PRET : 904  
 : M SILA TYPE DE PRET : 12-16 C.C. MICRO ENTREPRISES PRIV.2

DUREE DU PRET : 096 MOIS TAUX D'INTERETS : 01,08 % <VARIABLE> BONIFIE : 4,20 %  
 DUREE AMORTISSEMENT : 060 MOIS 1ERE UTILISATION : 02-08-2011  
 PERIODICITE : SEMESTRIELLE FIN UTILISATION : 31-05-2012

CAPITAL PRETE : 6.673.480,16  
 CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 6.474.095,53  
 INTERETS INTERCALAIRES : 53.557,57 T.V.A : 9.104,79 AU 30/11/2015  
 COMMISSION D'ENGAGEMENT : NEANT

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL ETAT
-11-12	6.474.095,53	A CAPITALISER	33.989,00	5.778,13	39.767,13 N.E.
-05-13	6.513.862,66	A CAPITALISER	34.197,78	5.813,62	40.011,40 N.E.
-11-13	6.553.874,06	0,00	34.407,84	5.849,33	40.257,17 N.E.
-05-14	6.553.874,06	0,00	34.407,84	5.849,33	40.257,17 N.E.
-11-14	6.553.874,06	0,00	34.407,84	5.849,33	40.257,17 N.E.
-05-15	6.553.874,06	0,00	34.407,84	5.849,33	40.257,17 N.E.
-11-15	6.533.874,06	655.387,41	34.407,84	5.849,33	695.644,58 N.E.
-05-16	5.898.486,65	655.387,41	30.967,05	5.264,40	691.618,86 N.E.
-11-16	5.243.099,24	655.387,41	27.526,27	4.679,47	687.593,15 N.E.
-05-17	4.587.711,83	655.387,41	24.085,49	4.094,53	683.567,43 N.E.
-11-17	3.932.324,42	655.387,41	20.644,70	3.509,60	679.541,71 N.E.
-05-18	3.276.937,01	655.387,41	17.203,92	2.924,67	675.516,00 N.E.
-11-18	2.621.549,60	655.387,41	13.763,14	2.339,73	671.490,28 N.E.
-05-19	1.966.162,19	655.387,41	10.322,35	1.754,80	667.464,56 N.E.
-11-19	1.310.774,78	655.387,41	6.881,57	1.169,87	663.438,85 N.E.
-05-20	655.387,37	655.387,37	3.440,78	584,93	659.133,08 N.E.

O T A U X : 6.553.874,06 395.061,25 67.160,40 7.016.095,71

B.A.D.R

B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.  
 B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

## BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

EDITE LE : 06-06-2012

CLIENT : ..... NUMERO DOSSIER : .....  
 NOM : ..... COMPTE REGLEMENT : .....  
 ADRESSE : ..... COMPTE DE PRET : .....  
 : CHELLAL TYPE DE PRET : CREDIT MOYEN TERME EQUIPEMENT

DUREE DU PRET : 060 MOIS TAUX DU PRETS : 05,25 % <VARIABLE>  
 DIFFERE : NEANT TAUX T.V.A. : 17,00 %  
 DUREE AMORTISSEMENT : 060 MOIS IERE UTILISATION : .....  
 PERIODICITE : TRIMESTRIELLE FIN UTILISATION : .....

CAPITAL PRETE : 2.709.700,00  
 CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 2.709.700,00  
 INTERETS DIFFERE : NEANT  
 INTERETS INTERCALAIRES : 9.602,50 T.V.A : 1.632,43 AU 31/10/2008  
 COMMISSION D'ENGAGEMENT : 37,63 T.V.A : 6,40 AU 31/10/2008

ECHANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	TAXES	TOTAL ETAT
31-10-08	2.709.700,00	135.485,00	35.564,81	6.046,02	177.095,83 ECHUE
31-01-09	2.574.215,00	135.485,00	33.786,57	5.743,72	175.015,29 ECHUE
30-04-09	2.438.730,00	135.485,00	32.008,33	5.441,42	172.934,75 ECHUE
31-07-09	2.303.245,00	135.485,00	30.230,09	5.139,12	170.854,21 ECHUE
31-10-09	2.167.760,00	135.485,00	28.451,85	4.836,81	168.773,66 ECHUE
31-01-10	2.032.275,00	135.485,00	26.673,61	4.534,51	166.693,12 ECHUE
30-04-10	1.896.790,00	135.485,00	24.895,37	4.232,21	164.612,58 ECHUE
31-07-10	1.761.305,00	135.485,00	23.117,13	3.929,91	162.532,04 ECHUE
31-10-10	1.625.820,00	135.485,00	21.338,89	3.627,61	160.451,50 ECHUE
31-01-11	1.490.335,00	135.485,00	19.560,65	3.325,31	158.370,96 ECHUE
30-04-11	1.354.850,00	135.485,00	17.782,41	3.023,01	156.290,42 ECHUE
31-07-11	1.219.365,00	135.485,00	16.004,17	2.720,71	154.209,88 ECHUE
31-10-11	1.083.880,00	135.485,00	14.225,93	2.418,41	152.129,34 ECHUE
31-01-12	948.395,00	135.485,00	12.447,68	2.116,11	150.048,79 ECHUE
30-04-12	812.910,00	135.485,00	10.669,44	1.813,80	147.968,24 ECHUE
31-07-12	677.425,00	135.485,00	8.891,20	1.511,50	145.887,70 N.E.
31-10-12	541.940,00	135.485,00	7.112,96	1.209,20	143.807,16 N.E.
31-01-13	406.455,00	135.485,00	5.334,72	906,90	141.726,62 N.E.
30-04-13	270.970,00	135.485,00	3.556,48	604,60	139.646,08 N.E.
31-07-13	135.485,00	135.485,00	1.778,24	302,30	137.565,54 N.E.

T O T A U X 2.709.700,00 373.430,53 63.483,18 3.146.613,71

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIENT

(3) 19  
 « Annexe 5 »  
 BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL

....., le .....

Succursale/Agence Centrale de : .....

Agence de : ..... Série : .....

**Accusé de réception d'un dossier**  
**« demande de crédit »**

Reçu de : ..... (1)

Pour le compte de : ..... (2)

Montant du / des crédit(s) : .....

Date limite de communication de la réponse de la Banque : .....

**Délai de réponse fixé pour un dossier « demande de crédit » :**

- |   |   |     |
|---|---|-----|
| <input type="checkbox"/> Exploitation :                     | <input type="checkbox"/> Investissement :                   |     |
| <input type="checkbox"/> Agence (20j)                       | <input type="checkbox"/> Agence (30j)                       | (1) |
| <input type="checkbox"/> Succursale / Agence Centrale (40j) | <input type="checkbox"/> Succursale / Agence Centrale (60j) |     |
| <input type="checkbox"/> Direction Générale (60j)           | <input type="checkbox"/> Direction Générale (90j)           |     |

**Cher client,**

Le présent document vous permet de saisir, en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés, la Direction du Suivi et du Recouvrement (DSR) :

- soit par téléphone au(x) N° : 021/ 69.71.52
- soit par fax au(x) N° : 021/ 69.71.52

laquelle prendra le problème en charge.

Il est précisé que les délais en question ne commencent à courir qu'à partir de la réception de l'intégralité des documents et informations (y compris les compléments) et la date de délivrance de cet accusé marque le début de ce délai.

Il ne vaut aucun engagement, de quelque nature que ce soit, en matière d'octroi du crédit.

Banque de l'Agriculture  
 du Développement Rural  
 (4)

1) Préciser l'identité de la personne qui procède au dépôt du dossier.  
 2) Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit.  
 3) Mettre une croix dans la case appropriée.  
 4) Signature autorisée d'un cadre de la structure réceptrice de la demande avec nom, prénom et qualité de l'intéressé, le tout accompagné de l'impression du cachet humide de la Banque.

# بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL



## AUTORISATION D'ENGAGEMENT

(ANNEXE 2 MANUEL DE GESTION DES CRÉDITS)

ORGANE DE DECISION : .....

AGENCE DOMICILIAIRE : .....

EMPRUNTEUR : .....

N° DE COMPTE : .....

TYPE DE PRET OU DE CREDIT	MONTANT	Validité 1°	Limité utilisat. 2°	Durée amort. 2°	Diffère. Partiel 3°	Diffère Total 3°	Taux ou marge 3°	TAUX COMMISSION ENGAGT.

Montant concours définitif : ..... Pourcentage subvention : .....

GARANTIES ET RESERVES BLOQUANTES : .....

GARANTIES ET RESERVES NON BLOQUANTES : .....

OBSERVATIONS : .....

1° A servir pour les crédits à court terme, à l'exception des crédits de campagne.  
2° A servir pour les crédits de campagne et les crédits d'investissement seulement.  
3° A servir pour les crédits d'investissement.

Réf. AUTO 1

SIGNATURE (S) HABILITE (S) .....

Fait à ..... le .....

# بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL



## CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

Entre les soussignés,

la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R.), société par actions au capital de trente trois milliards de dinars (33.000.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

d'une part,

et

(nom, prénom ou raison sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (é) ci-après l'emprunteur,

d'autre part,

il a été convenu et arrêté ce qui suit :

### OBJET DE LA CONVENTION :

Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

### I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

### II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

#### ARTICLE 1 MONTANT DU PRET

La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

#### ARTICLE 2 OBJET DU PRET

Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

#### ARTICLE 3 DURÉE DU PRET

Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la banque n'accepte pas sa prorogation.

#### ARTICLE 4 TAUX D'INTERET VARIABLE

Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières. Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique. L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

#### ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS

Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

#### ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET

Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliaire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.

Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la validité relève de l'appréciation de la banque et de la signature concomitante de billets à ordre. La preuve de la réalisation du prêt de même que celle des remboursements, résultera des écritures passées par la banque.

#### ARTICLE 7 MODALITES DE REMBOURSEMENT

A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la banque et un calendrier d'amortissement en principal et intérêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.



**BANQUE DE L'AGRICULTURE  
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL**

....., le .....

Succursale/Agence Centrale de : .....

Agence de : ..... Série : .....

**ACCUSÉ DE RÉCEPTION**

Reçu de ..... (1)

Pour le compte de ..... (2)

Un dossier de crédit :  Exploitation  Investissement

Objet du crédit : .....

Montant du / des crédit (s) demandé (s) : .....

Date limite de communication de la réponse de la Banque : .....

VISA DE LA BADR (3)

.....

(1) Préciser l'identité de la personne qui procède au dépôt du dossier.  
(2) Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crédit.  
(3) Signature autorisée d'un cadre de la structure récipiendaire de la demande avec nom, prénom et qualité de l'intéressé, le tout accompagné de l'apposition du cachet humide de la Banque.

## ملخص

لقد مر الاقتصاد الوطني بأزمات عديدة، ولعل أبرزها الأزمة المالية التي تبقى الأكثر حساسية حيث تمس معظم المؤسسات، وهذا راجع لسوء التسيير الذي يسبب العجز والضعف، وعلى أثر هذه التحولات الاقتصادية تفرض على كل المؤسسات بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة الاستغلال الأمثل والسليم للموارد المختلفة للبنك، وعليه فمن الضروري معرفة نقاط القوة والضعف في تسيير هذه البنوك حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق المردودية والربحية اللازمة، وهذا لا يتحقق إلا بتوافر رقابة وتدقيق لضمان بلوغ الأهداف المرجوة.

فمن خلال هذا البحث حاولنا إبراز أهمية الرقابة وتدقيق الحسابات في البنك باعتبارهما من الوظائف الرئيسية التي تهدف إلى مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل وجه، إن وجود الرقابة وتدقيق الحسابات في البنوك يساعد المسيرين في اتخاذ قرارات سليمة تساعدهم في إدارة أعمالهم كما يساعد الاقتصاد ككل، وهذا من خلال اكتشاف الأخطاء والفجوات الموجودة وأسباب وجودها والتوصل إلى نتائج وتوصيات مقترحة مع الأخذ بها من أجل حماية حقوق الغير، وكذا تحسين الأداء وقد توصلنا من بحثنا هذا إلى أن مديرية التدقيق هي مديرية مستقلة وهي تابعة مباشرة للمديرية العامة، وهذا ما يساعدها في أداء وظيفتها بكل استقلالية وشفافية من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الإدارة العامة،

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة، التدقيق، الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، البنوك، النظام المحاسبي البنكي

## Summarv

It has been the national economy crisis many, perhaps most notably the financial crisis, which remains the most sensitive in terms affecting most of the institutions, and this is due to the mismanagement that causes disability and weakness, and on the impact of these economic changes imposed on ail institutions in général and banks in particular, optimal utilization and proper for the various resources of the Bank, and therefore it is necessary to know the strengths and weaknesses in the management of these banks so that the latter achieve the necessary cost-effectiveness and profitability, and this can be achieved only the availability of monitoring and auditing to ensure the attainment of desired goals.

Through this research we tried to highlight the importance of monitoring and auditing in the bank as of the main fonctions, which aims to assist management in carrying out its fonctions to the follest. The existence of control and audit in banks help managers in making sound décisions to help them manage their business and help the economy as a whole, and this through the discovery of errors and gaps and the reasons for their presence and to reach conclusions and recommendations of the proposed taking out in order to protect the rights of others, as well as improved performance has been reached From our research this to the Directorate of Audit is an independent Directorate which is directly subordinate to the Directorate General, and this is what helps in the performance of her job with ail the independence and transparency in order to reach the objectives underlined by the public administration.

**Key words:** control, audit, internai control, internalaudit, banks, bank accounting system.